الأخبار
al-akhbar

الثلاثاء 23 حزيران 2026
العدد 5807 السنة العشرون
Mardi 23 Juin 2026 nº 5807 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

تقرير | 6

نكبة الجنوب
1,38 مليار دولار و17 ألف وحدة سكنية مدمّرة

خمسة آلاف جندي أوروبي إلى لبنان؟ 4

قطر تفتح مساراً جديداً
مفاوضات غير مباشرة للانسحاب... و«دوحة - 2» 2

أميركا - إيران
«خريطة طريق» إلى اتفاق نهائي 8

(أ ف ب)

الحرب الكونية ضد المقاومة

قطر تفتح مساراً جديداً

مفاوضات غير مباشرة لانسحاب العدو... تمهيداً لـ«دوحة - 2» لبنانية

في غضون أسبوع واحد فقط، انقلب المشهد السياسي المرتبط بالمفاوضات حول تثبيت وقف إطلاق النار وجدولة انسحاب العدو من الجنوب رأساً على عقب. ففي وقت عاند أركان «سلطة الوصاية الأميركية- السعودية» وأصرّوا على المضي في تفاوض مباشر مع العدو وتقديم التنازلات له، جاءت الصفعة لهؤلاء من سلطة الوصاية نفسها. إذ تولّى نائب الرئيس الأميركي، جي دي فانس، إبلاغ رئيس الجمهورية جوزف عون بأن ملف لبنان بات جزءاً أساسياً من المفاوضات مع إيران، وأن الآليات المتعلقة بتثبيت وقف إطلاق النار وجدولة الانسحاب والترتيبات اللاحقة أصبحت ضمن إطار جديد تشارك فيه أطراف أخرى، غير إسرائيل والسلطة اللبنانية والولايات المتحدة فقط. وأن حزب الله، ومعه إيران، باتا جزءاً من آلية الإشراف، فيما ستتولى قطر، بدعم من باكستان، مهمة الوساطة التنفيذية.

صحيح أن الصراخ لم يخرج بعد من أروقة القصر الجمهوري أو من مكتب «المساعد الحكومي» في السراي الكبير بأن «أميركا باعتنا»، كما هي الحال في مكاتب القيادات السياسية والعسكرية والأمنية في كيان العدو، إلا أن تل أبيب تتعامل بواقعية أكبر، وقد أرسلت إشارات واضحة إلى أن تبدلاً كبيراً قد حصل. وهذا يعني أن جولة التفاوض المقررة في واشنطن خلال الأيام المقبلة لن تكون قادرة على فرض مسار مغاير لنتائج الحرب التي أخفقت فيها الولايات المتحدة وإسرائيل في تحقيق أهدافهما، وبالتالي بات عليهما تحمّل كلفة هذا الإخفاق، بصورة مباشرة أو عبر أدواتهما في المنطقة، ومن بينها سلطة الوصاية في بيروت.

قطر والمسار الجديد

وعلمت «الأخبار» أن خلاصة ما جرى في سويسرا تمثّلت في تثبيت مبادرة جديدة اقترحتها قطر، تقضي بإدارة الدوحة مفاوضات غير مباشرة بين إسرائيل وحزب الله، من دون إهمال الجانب الرسمي اللبناني، على أن يكون هدفها التوصل إلى هدنة ثابتة وطويلة الأمد على الحدود الجنوبية للبنان. وحصلت قطر على موافقة أميركية على الوساطة، شرط عدم إشراك أطراف أخرى، مثل فرنسا أو الأمم المتحدة. كما يُفترض أن تتطور هذه الوساطة لاحقاً من إدارة ملف الحرب مع إسرائيل إلى نادية دور في معالجة الأزمات اللبنانية الداخلية، وسط توقعات بالتحضير لـ«الدوحة- 2» كإطار لإعادة تنظيم السلطة السياسية في لبنان.

وبحسب المعلومات، كان الجانب القطري قد مهّد لهذه الخطوة عبر اتصالات أجراها مع الرئيس نبيه بري وحزب الله، وكذلك مع الجانب السعودي، قبل طرحها على الأميركيين.

> **الوصي الأميركي أبلغ عون أن ملف لبنان بات جزءاً من مسار التفاوض مع إيران ودعاه إلى التعاون... وإسرائيل ترى المخرج بـ«المناطق التجريبية»**

وبعد موافقة واشنطن، نُقل الملف إلى الجانب الإسرائيلي الذي لا يبدو مرتاحاً إلى هذا المسار، ما يجعل الجميع بانتظار كيفية تعاطيه مع الأمر. علماً أن القطريين استفادوا من مسار التفاوض الإيراني- الأميركي لفرض مسار ستكون إسرائيل مضطرة إلى التفاعل معه. كما سارعوا إلى التواصل مع عون لشرح خلفيات المبادرة، سعياً إلى كسب تأييده، أو على الأقل منعه من المضي في عناد سيجعله شريكاً لبنيامين نتنياهو في هدف تخريب الاتفاق.

ومع إقرار الإدارة الأميركية بتثبيت مسار تفاوضي مع إيران، لم يعد لبنان ساحة منفصلة عن الترتيبات الإقليمية الكبرى، بل تحوّل إلى أحد مفاتيحها الأساسية. ومن هذه الزاوية تحديداً، برزت الآلية الإيرانية- الأميركية- القطرية بوصفها التعبير الأكثر وضوحاً عن التحول الجاري في إدارة الملف اللبناني.

الخلية الثالثة لجدولة الانسحاب

والتطور الأبرز في الساعات الأخيرة لم يكن مرتبطاً فقط بالتحضير للجولة الخامسة من المفاوضات اللبنانية- الإسرائيلية التي تنطلق اليوم في واشنطن، بل بطرح إنشاء خلية إشراف ثلاثية تتولى متابعة تثبيت وقف إطلاق النار وضمان استمراره، على أن تشكل مقدمة ضرورية للبحث العملي في متطلبات إنهاء الحرب نهائياً، بما يشمل وضع جدول زمني لانسحاب قوات الاحتلال من كامل الأراضي اللبنانية المحتلة والإفراج عن الأسرى اللبنانيين. وسرعان ما واجهت هذه الآلية اعتراضاً إسرائيلياً مباشراً، إذ أعلن نتنياهو رفضه أي ترتيبات دولية أو إقليمية لا تكون إسرائيل طرفاً أساسياً فيها، في محاولة واضحة لإجهاض المسار قبل أن يتحول إلى واقع سياسي ملزم. ويعكس هذا الموقف خشية إسرائيل من أن تتحول الآلية الثلاثية إلى منصة تضبط حركة جيش الاحتلال وتفرض قواعد اشتباك جديدة، بما يقيّد أبرز ما تسعى إليه تل أبيب، وهو تكريس «حرية الحركة» في لبنان.

وكان الملف محور الاتصالات الهاتفية التي تلقاها عون من نائب الرئيس الأميركي، ومن كبير مستشاري البيت الأبيض جاريد كوشنير، ورئيس الوزراء القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني. والرسالة التي وصلت إلى قصر بعبدا كانت واضحة: الملف اللبناني بات جزءاً من التفاهمات الإقليمية الأوسع، وهناك توجه فعلي لإنشاء إطار ثلاثي يتابع تنفيذ وقف إطلاق النار ويفتح الباب أمام معالجة مسألة الانسحاب الإسرائيلي. وقد تعامل رئيس الجمهورية مع هذه المعطيات باعتبارها محطة سياسية مفصلية، فسارع إلى التشاور مع الرئيس بري ومساعده الحكومي نواف سلام بهدف توحيد الموقف الرسمي اللبناني إزاء المرحلة المقبلة.

وتتمثل أبرز تحديات المرحلة الجديدة في إصرار العدو على الاحتفاظ بحق التدخل العسكري والإبقاء على قواته داخل ما يسميه «المنطقة الأمنية»، في محاولة للفصل بين وقف إطلاق النار وبين الانسحاب، مع تكرار سلطات الاحتلال مطلبها القائم على أن «أي تقدم مشروط بنزع سلاح حزب الله».

وتعكس الآلية الثلاثية، في جانب منها، محاولة أميركية لإدارة هذا التناقض. فالإدارة الأميركية أقرت، حتى الآن، بأن استقرار الجنوب يحتاج إلى دور إيراني يسهم في ضبط إيقاع الجبهة ومنع الانزلاق نحو مواجهة واسعة، كما أدركت أن أي تفاهم لن ينجح إذا استمرت إسرائيل في التعامل مع لبنان بوصفه ساحة مفتوحة للتحرك العسكري. والخطير في الأمر أن موقف الرئيس عون بدا متقاطعاً مع موقف العدو، سواء عن قصد أو من دون قصد، إثر تأكيده أن «لا أحد يفاوض نيابة عن لبنان، وأن أي تفاهم يجب أن يحفظ حق الدولة اللبنانية في تقرير مستقبلها الأمني والسيادي».

(الأخبار)

«كفرتبنيت - الشقيف» للاختبار!

وعشية انطلاق الجولة الخامسة من مفاوضات واشنطن، سرّبت وسائل إعلام العدو معلومات كثيرة حول مشروع اختبار أولي ستعرضه الولايات المتحدة على لبنان وكيان العدو، يقوم على إنشاء منطقة تمتد على ضفتي نهر الليطاني، ينسحب منها جيش الاحتلال مقابل انتشار الجيش اللبناني وضمان انسحاب مقاتلي حزب الله ونزع السلاح منها، على أن تُدار العملية عبر لجنة تشرف عليها الولايات المتحدة. إلا أن العدو لم يحدد سقفاً زمنياً لتنفيذ هذه الخطوة، كما لم تُوضَّح آلياتها التنفيذية بصورة كاملة.

وفيما تستند الولايات المتحدة إلى ما اعتبرته «موقفاً لثنائي أمل وحزب الله»، عبّر عنه الرئيس بري في حديثه قبل يومين إلى صحيفة «الشرق الأوسط»، بموافقته على انسحاب متبادل لقوات الاحتلال وقوات المقاومة، بالتزامن مع انتشار الجيش، فإن بري كان قد أعلن في الوقت نفسه رفضه لمنطق «المناطق التجريبية». وأشار إلى استعداده لدعم إجراءات بناء الثقة، بما في ذلك آليات عودة الأهالي إلى هذه المناطق والتدابير الأمنية المرافقة لها، وهو ما يُفترض أن يُبحث ويُثبّت خلال المحادثات. وبالتوازي، كان قائد الجيش العماد رودولف هيكل يتفقد الوحدات العملانية المنتشرة في النبطية والنبطية الفوقا ومحيط بلدة كفرتبنيت، وهي مناطق يُتوقع أن تكون ضمن «منطقة الاختبار الأولى». وفي إسرائيل، نقلت صحيفة «هآرتس» عن مسؤول أمني قوله إن الجيش الإسرائيلي سيضطر إلى تنفيذ انسحاب جزئي من «الخط الأصفر»، على أن يتولى الجيش اللبناني الانتشار والعمل في المناطق التي ستنسحب منها القوات الإسرائيلية، تحت رقابة وإشراف أميركيين، وضمن آلية متفق عليها لمتابعة تنفيذ الترتيبات الميدانية. وأشار موقع «والا» إلى أن إسرائيل «مستعدة للانسحاب من المناطق التي لا تشكل تهديداً مباشراً بالنيران، على أن يتم ذلك بصورة تدريجية وبعد استكمال تدمير البنى التحتية التابعة لحزب الله فوق الأرض وتحتها».

وبحسب وسائل إعلام العدو، فإن جولة المحادثات المقررة ستستمر من الثلاثاء إلى الخميس، وستُعقد عبر مجموعتي عمل منفصلتين، إحداهما سياسية والأخرى عسكرية، على أن يحمل الوفد الإسرائيلي معه خرائط «المنطقة التجريبية» (Pilot) المقترحة في لبنان.

(الأخبار)

سقوط رهانات ما قبل الحرب وعودة إلى التوازنات

علي حيدر

لم تكن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان مجرّد مواجهة عسكرية بين إسرائيل وحزب الله، بل تحوّلت منذ بداياتها إلى اختبار شامل لمنظومة فرضيات وخيارات سياسية واستراتيجية راكمها خصوم المقاومة خلال السنوات الماضية، خصوصاً بعد تطورات الإقليم منذ 7 أكتوبر وما تلاه من حروب متتالية. واعتقد كثيرون أن نتائج هذه الحرب ستتجاوز إضعاف القدرات العسكرية لحزب الله، لتفتح مساراً يعيد رسم موقع لبنان إقليمياً وينهي مرحلة صعود المقاومة ومحورها.

ولم يكن الرهان محصوراً بتدمير السلاح أو استهداف القيادات، بل بفرض واقع سياسي جديد يُقصي المقاومة عن المعادلة الداخلية ويؤسّس لدخول لبنان «العصر الإسرائيلي»، حيث تُعاد فيه صياغة التوازنات السياسية والأمنية والاقتصادية وفق موازين قوة مختلفة، لا تملك فيها المقاومة وحلفاؤها أيّ قدرة على التأثير.

لكنّ مسار الحرب وما تلاها من تفاهمات إقليمية وعودة الملف اللبناني إلى التفاوض الأميركي - الإيراني، وربط وقف إطلاق النار بالانسحاب الإسرائيلي، كلّ ذلك أسقط جزءاً كبيراً من هذه الفرضيات، وأدّى إلى اهتزاز ركائز خطاب خصوم المقاومة، رغم ما تكبّدته من خسائر وتضحيات تتناسب مع حجم المخاطر وأبعادها التاريخية.

أولى هذه الفرضيات تمثّلت في الاعتقاد بأن موازين القوى العسكرية الجديدة تجعل تقديم التنازلات لإسرائيل شرطاً لا مفرّ منه لوقف الحرب، انطلاقاً من أن التفوّق العسكري الإسرائيلي، مدعوماً بالدعم الأميركي، سيؤدّي حتماً إلى فرض الشروط الإسرائيلية ووقف إطلاق النار من طرف واحد. غير أن مسار الأحداث أظهر أن وقف إطلاق النار عاد جزءاً من تفاهمات أوسع، وأن بحث الانسحاب الإسرائيلي عاد إلى الطاولة، بما يعني أن التفوّق العسكري لم يتحوّل تلقائياً إلى قدرة على فرض الأهداف السياسية، خصوصاً مع صمود المقاومة وبيئتها والدعم الإيراني المباشر الذي حال دون تحويل الميدان إلى مسار أحادي.

ومن هذه الفرضية تفرّعت أخرى مفادها أن لبنان لم يعد يملك أي بديل سوى الانخراط في المسار الأميركي وتقديم التنازلات المطلوبة، في ظل تصويره كبلد بلا خيارات. لكنّ إدراج الملف اللبناني ضمن التفاهمات الأميركية - الإيرانية أظهر أن المشهد أكثر تعقيداً من خيار واحد، وأن لبنان ما زال جزءاً من شبكة توازنات إقليمية لا يمكن اختزالها في الإرادة الأميركية وحدها.

وفي السياق نفسه، اهتزّت فرضية تلاشي محور المقاومة كقوة إقليمية فاعلة. إذ رُوّج لفكرة أن الضربات التي تعرّض لها في أكثر من ساحة تعني نهاية دوره. إلا أن الوقائع اللاحقة بيّنت أن القوى الكبرى ما زالت مضطرة إلى أخذ إيران وحلفائها في الاعتبار عند أيّ ترتيبات، وأن تأثير المحور لم يتلاشَ، بل اتّجه نحو إعادة تموضع وتعزيز لدوره الاستراتيجي بقيادة الجمهورية الإسلامية.

كذلك سقط الرهان على انهيار منظومة الردع التي راكمها حزب الله خلال العقود الماضية. صحيح أن الحرب ألحقت أضراراً كبيرة بقدراته، إلا أن إسرائيل لم تتمكّن من تحويل هذه الخسائر إلى حرية استراتيجية مُطلقة تتيح فرض إرادتها السياسية من دون تفاوض أو كلفة، ولو كانت منظومة الردع قد انهارت بالكامل، لَما بقيت حاجة إلى ترتيبات أو تفاهمات حول مستقبل الحدود أو الانسحاب أو الاستقرار.

ومن الفرضيات الأكثر حضوراً في الخطاب الداخلي تلك التي اعتبرت أن الحرب ستنهي نهائياً منطق المقاومة كخيار للدفاع عن لبنان، عبر تقديمها كدليل على فشل هذا المسار وانتهاء جدواه. غير أن النتائج الفعلية أظهرت استمرار حضور المقاومة في أيّ معادلة تتعلق بمستقبل الأمن اللبناني أو بالتوازن مع إسرائيل.

ومن هذا التصوّر برز رهان أكثر طموحاً قوامه أن لبنان دخل «العصر الإسرائيلي» ولم يعد أمامه سوى الاندماج في نظام إقليمي جديد تقوده إسرائيل والولايات المتحدة. إلا أن عودة التوازنات الإقليمية إلى نفسها واستمرار الصراع على شكل النظام الإقليمي، دلّا على أن مستقبل لبنان لم يُحسم بعد، وأن الحديث عن نهاية الخيارات البديلة سابق لأوانه. أمّا على المستوى الداخلي، فقد بُنيت رهانات على أن الحرب ستفتح الباب أمام شطب حزب الله وبيئة المقاومة من المعادلة اللبنانية، على افتراض أن الخسائر العسكرية ستقود تلقائياً إلى انهيار موقعه السياسي والاجتماعي وإعادة تشكيل السلطة من دون أخذ حضوره في الحسبان. غير أن الوقائع أظهرت أن أي نقاش حول مستقبل الدولة أو التسويات الداخلية ما زال مضطراً إلى أخذ الحزب في الاعتبار بوصفه أحد المكوّنات الأساسية في المشهد اللبناني، بغضّ النظر عن حجم الجدل حول دوره.

وفي السياق نفسه، راهن بعض خصوم المقاومة على أن الحرب ستنجح في إحداث تغيير جيوغرافي دائم داخل البيئة الشيعية بما يؤدّي إلى تفكيكها وإضعاف قدرتها على الاستمرار كحاضنة للمقاومة. لكن رغم حجم الدمار والنزوح، لم تتحوّل هذه الوقائع إلى تغيير بنيوي دائم، وبقيت البيئة الاجتماعية للمقاومة محافظة تماسكها، ما أفقد هذا الرهان أحد أهم مرتكزاته.

والجامع بين هذه الفرضيات أنها لم تكن تتعلق فقط بالنتائج العسكرية للحرب، بل عبّرت عن تصور أشمل مفاده أن الحرب ستؤسّس لمرحلة جديدة ينتهي فيها الدور السياسي والعسكري والاجتماعي للمقاومة، ويُعاد فيها بناء لبنان على أسس مختلفة بالكامل. غير أن التطورات اللاحقة أظهرت أن الحروب الكبرى لا تُقاس فقط بحجم الخسائر، بل بمدى قدرتها على تحقيق الأهداف السياسية التي شُنّت من أجلها.

> **لو كانت منظومة الردع قد انهارت بالكامل لما بقيت حاجة إلى ترتيبات أو تفاهمات**

من هنا، يتضح أن أبرز ما كشفت عنه الحرب لا يكمن في حجم الخسائر أو ثبات موازين القوى، بل في الفجوة التي برزت بين الأهداف المُعلنة للحرب والنتائج السياسية المتحقّقة. فقد انتهت كثير من الرهانات التي بدت محسومة في بدايات المواجهة إلى واقع أكثر تعقيداً، أعاد فتح ملفات اعتُقد أنها أُغلقت، وأعاد الاعتبار إلى عناصر قوة لم يكن يُتوقع استمرار حضورها بعد هذا الحجم من المواجهة.

ويعني ذلك أن القراءة الأكثر دقّة تشير إلى أن الحرب أسقطت، قبل أي شيء آخر، منطق الحتميات. فلم يعد ممكناً الحديث عن انهيار محور المقاومة، أو غياب البدائل أمام لبنان، أو دخول البلاد في نظام إقليمي جديد تقوده إسرائيل، أو إخراج حزب الله وبيئته من المعادلة الداخلية. وبهذا المعنى، فإن النتيجة السياسية الأبرز هي أن المنطقة لم تدخل مرحلة الحسم، بل عادت إلى مرحلة التوازنات المفتوحة، حيث تتداخل القوة العسكرية، والقدرة على الصمود، والعوامل الإقليمية، والتفاوض السياسي في تشكيل المشهد الراهن.

في المحصّلة، لا يمكن قراءة نتائج الحرب من خلال ميزان الخسائر العسكرية وحده، إذ إن الحروب الكبرى تُحسم بقدرتها على إنتاج واقع سياسي جديد. ومن هذه الزاوية، تكمن المفارقة الأساسية في أن المواجهة لم تُسقِط المقاومة بقدر ما أسقطت عدداً واسعاً من الفرضيات التي بُنيت عليها توقّعات خصومها. فقد تبيّن أن التفوّق العسكري لا يؤدّي تلقائياً إلى استسلام سياسي، وأن الضغوط الشديدة لا تلغي البدائل الاستراتيجية، وأن إعادة تشكيل لبنان والمنطقة أكثر تعقيداً من مجرّد إنجازات ميدانية. كما أظهرت التطورات أن حزب الله، رغم تضحياته الكبيرة، بقي جزءاً من النظري، في بداياته على الأقل، إقامة دولة موازية، بل سدّ فراغ سيادتي قاتل. ومن هنا، فإن مطالبة المقاومة بالتخلي عن سلاحها قبل بناء قدرة دفاعية وطنية حقيقية تبدو، في جوهرها، أشبه بالمطالبة بالتخلي عن مظلة الحماية قبل تشييد السقف البديل.

وهنا ربما تكمن العقدة اللبنانية كلها.

مقالة

بين الدولة والمقاومة: نقاش مع طارق متري

كريم حدّاد

يصعب على قارئ ينتمي إلى البيئة الفكرية المؤيدة للمقاومة أن يقرأ مقابلة طارق متري الأخيرة (مع مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 147، صيف 2026) بعين واحدة. فمن السهل أن يكتفي البعض بتصنيفه في خانة «الدولة» في مقابل «المقاومة»، أو أن يتعامل مع كل ما يقوله بوصفه تعبيراً عن نزعة ليبرالية تقليدية تسعى إلى احتواء المقاومة ونزع خصوصيتها. لكن قراءة أكثر هدوءاً وإنصافاً تكشف أن الرجل لا يتحدث من موقع الخصومة مع المقاومة، بقدر ما يتحدث من موقع القلق على الدولة اللبنانية، وهو قلق مشروع حتى لو اختلفنا مع بعض نتائجه.

في المقابلة، يرفض متري بوضوح أن تكون قضية سلاح حزب الله موضوعاً يُعالج بالتعاون مع إسرائيل، ويصرّ على أنها قضية لبنانية داخلية. وهذه ليست عبارة عابرة، ففي لحظة تتزايد فيها الضغوط الدولية والإقليمية لتوظيف نتائج الحرب في إعادة تشكيل الداخل اللبناني، يبدو هذا الموقف بمثابة خط أحمر سياسي وأخلاقي. فلبنان لا يمكنه أن يتفاوض مع عدوه على شكل توازناته الداخلية، لأن ذلك يعني عملياً الاعتراف بحق إسرائيل في تحديد طبيعة النظام السياسي اللبناني وحدود سيادته.

من هذه الزاوية، يمكن القول إن متري يلتقي مع المقاومة في نقطة أساسية: رفض تحويل السلاح إلى بند تفاوضي إسرائيلي مباشر. لكن السؤال الذي يطرحه أنصار المقاومة يتجاوز ذلك: هل يكفي القول إن المسألة لبنانية فيما البلاد تتعرض لضغط عسكري غير مسبوق، وهل يمكن فعلاً فصل النقاش الداخلي عن ميزان القوى الذي تحاول إسرائيل فرضه بالقوة؟

لقد علّمتنا التجربة اللبنانية أن كل نقاش داخلي حول الخيارات الاستراتيجية يتأثر بموازين القوى الخارجية. بعد الاجتياح الإسرائيلي سنة 1982، لم يكن ممكناً فصل النقاش السياسي عن الاحتلال. وبعد التحرير سنة 2000، لم يكن ممكناً فصل الجدل حول المقاومة عن التحول الذي أحدثه انسحاب إسرائيل بلا قيد أو شرط. وبعد حرب تموز 2006، دخل القرار 1701 بوصفه إطاراً حاكماً لجزء كبير من النقاش الوطني. ولذلك، فإن القول بلبنانية القضية ينبغي أن يقترن برفض استثمار العدوان في فرض حلول داخلية لا تعبّر عن توافق وطني حقيقي.

في المقابل، يصيب متري إصابة كبيرة عندما يشكك في الرواية الإسرائيلية المعلنة بشأن أهداف الحرب. فهو يلفت النظر إلى أن الحديث عن «القضاء على حزب الله» قد لا يكون سوى عنوان سياسي، فيما الهدف الفعلي هو خلق منطقة جنوبية مدمرة وخالية من سكانها، أشبه بما حدث في غزة. هذا التحليل ينسجم إلى حد بعيد مع القراءة التي تقدمها المقاومة نفسها.

فإسرائيل لم تكن، في تاريخها، معنية فقط بإزالة التهديد العسكري المباشر، بل بإعادة تشكيل البيئة السياسية والجغرافية المحيطة بها. المنطقة العازلة، وإنتاج الوقائع الديموغرافية الجديدة، وتحويل الأرض إلى فضاء غير قابل للحياة، كلها أدوات استخدمت مراراً بأشكال مختلفة. ولذلك، فإن ما يجري لا يبدو مجرد محاولة لنزع سلاح، بل محاولة لإعادة تعريف الجنوب اللبناني نفسه: من فضاء مقاوم مأهول إلى هامش أمني خاضع للمراقبة الدائمة.

غير أن الاختلاف الحقيقي بين متري والمقاومة يظهر في مقاربته لمسألة الدولة وقرار الحرب والسلم.

فمتري ينطلق من مبدأ يبدو بديهياً: لا سيادة حقيقية من دون احتكار الدولة لاستخدام القوة. وهو مبدأ مستقر في الفكر السياسي الحديث. لكن المقاومة تطرح سؤالاً آخر لا يقل وجاهة: ماذا لو كانت الدولة عاجزة عن حماية حدودها، وماذا لو كانت السيادة القانونية بلا قدرة فعلية على الردع؟ لقد نشأت المقاومة اللبنانية في سياق انهيار وظائف الدولة الأساسية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. لم تولد من فائض قوة الدولة، بل من غيابها. ولم يكن مشروعها النظري، في بدايته على الأقل، إقامة دولة موازية، بل سدّ فراغ سيادتي قاتل. ومن هنا، فإن مطالبة المقاومة بالتخلي عن سلاحها قبل بناء قدرة دفاعية وطنية حقيقية تبدو، في نظر جمهورها، أشبه بالمطالبة بالتخلي عن مظلة الحماية قبل تشييد السقف البديل.

> **لا يمكن الحديث عن دولة ذات سيادة كاملة فيما تتعرض هذه الدولة لاعتداءات متكررة ولا تملك الوسائل الكافية لردعها**

وهنا ربما تكمن العقدة اللبنانية كلها.

فالمشكلة ليست في مبدأ الدولة، ولا في مبدأ المقاومة، بل في العجز عن بناء معادلة تجمع بينهما. إذ تحوّل النقاش في كثير من الأحيان إلى ثنائية تبسيطية: إما دولة بلا مقاومة، أو مقاومة بلا دولة. بينما تشير التجارب التاريخية إلى إمكان البحث عن صيغ انتقالية أكثر تركيباً، تحفظ عناصر الردع من جهة، وتؤسس تدريجياً لاحتكار الدولة المنظم للقوة من جهة أخرى.

ومن النقاط اللافتة أيضاً في حديث متري تحذيره من «وهم السلام» مع إسرائيل. فهو يعتبر أن الاعتقاد بأن مجرد توقيع اتفاق سلام سيجلب الازدهار إلى لبنان يعكس جهلاً بالتاريخ وبطبيعة المشروع الإسرائيلي.

وهذا الموقف يستحق التأمل.

فالمقاومة لا ترفض السلام بوصفه قيمة إنسانية، بل تشكك في طبيعة السلام المعروض. إذ إن التجربة العربية مع إسرائيل لم تقدّم نموذجاً لعلاقات متكافئة بين دول مستقلة، بقدر ما كشفت عن أنماط مختلفة من الاحتلال في موازين القوى. فالسلام، حين يكون تعبيراً عن تفوق طرف على آخر، قد يتحول إلى إدارة للخضوع أكثر مما يكون تسوية عادلة.

من هنا، لا يبدو التحذير من أوهام السلام بعيداً عن المزاج المقاوم، بل ربما يشكل أحد عناصر التقاطع النادرة بين متري وجمهور المقاومة.

أما في ما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني، فقد ينظر بعض أنصار المقاومة إلى الجهد الذي يقوده متري بعين الريبة، باعتبار أن المؤسسات الدولية أثبتت عجزها عن ردع إسرائيل أو محاسبتها. وهذه ملاحظة يصعب إنكارها. فكم من قرار أممي بقي حبراً على ورق؟ وكم من مجزرة مرّت بلا عقاب؟

لكن هذا لا يلغي أهمية العمل القانوني والتوثيقي.

فالتوثيق ليس بديلاً من المقاومة، بل أحد أشكالها المدنية. إنه معركة على الذاكرة والمعنى. فالاحتلال لا يكتفي بتدمير البيوت، بل يسعى أيضاً إلى احتكار الرواية وتطبيع الجريمة. وحين تُجمع الشهادات والوثائق والصور وتُصاغ في ملفات قانونية، فإن ذلك يمنع تحويل الضحايا إلى أرقام عابرة، ويؤسس لذاكرة جماعية تقاوم النسيان حتى لو تأخرت العدالة.

وفي حديثه عن فلسطين، يقدم متري ما سماه «المفارقة الفلسطينية»: فبينما يزداد الواقع المادي للفلسطينيين سوءاً، تبقى القضية حية في الضمير العالمي.

هذه ملاحظة دقيقة، لكنها تحتاج إلى استكمال من منظور المقاومة.

فالتعاطف العالمي، مهما اتسع، لا يتحول تلقائياً إلى فعل سياسي. وما كان للقضية الفلسطينية أن تستعيد حضورها الأخلاقي الكوني لولا صمود الفلسطينيين أنفسهم. إن الرأي العام لا يصنع التاريخ وحده؛ إنه يتأثر أيضاً بمن يرفض الاستسلام على الأرض. ولذلك، فإن المقاومة ليست نقيض التضامن العالمي، بل أحد الشروط التي تمنع هذا التضامن من التحول إلى تعاطف عابر مع ضحية مهزومة ومنسية.

في النهاية، لا تبدو المسافة بين طارق متري والمقاومة بالاتساع الذي يتخيله كثيرون. فهو يعترف بخطورة المشروع الإسرائيلي، ويرفض معالجة قضية السلاح مع العدو، ويحذر من أوهام السلام السهل، ويتمسك بحيوية القضية الفلسطينية، ويؤكد ضرورة ألا يبقى لبنان مجرد ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية.

أما المقاومة، فتنطلق من سؤال مختلف: كيف يمكن الحديث عن دولة ذات سيادة كاملة فيما تتعرض هذه الدولة لاعتداءات متكررة ولا تملك الوسائل الكافية لردعها؟

بين هذين السؤالين يتحدد جوهر النقاش اللبناني اليوم. ليس النقاش بين من يحب الدولة ومن يكرهها، ولا بين دعاة الحرب ودعاة السلام، بل بين من يرى أن السيادة تُستعاد أولاً عبر بناء الدولة، ومن يرى أن بناء الدولة نفسه يحتاج، في ظروف استثنائية، إلى قوة مقاومة تمنع سقوط السيادة قبل اكتمال شروطها.

ولعل التحدي الأكبر يكمن في منع هذا الاختلاف من التحول إلى انقسام وجودي بين اللبنانيين. فلبنان لا يحتمل حرباً أهلية جديدة باسم الدولة، كما لا يحتمل بقاء الانقسام إلى ما لا نهاية باسم المقاومة. وما يحتاج إليه فعلاً هو حوار وطني صريح يبحث في كيفية الجمع بين مقتضيات السلم الأهلي ومتطلبات الردع، وبين الدولة التي نحلم بها والقوة التي حالت، حتى الآن، دون أن يفرض العدو شروطه النهائية على هذا البلد الصغير.

الحرب الكونية ضد المقاومة

فيتو أميركي على قوات الأمم المتحدة

خمسة آلاف جندي أوروبي إلى لبنان؟

فراس الشوفي

قبل أن يبدأ مجلس الأمن الدولي نقاشه الرسمي بشأن اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش تشكيل قوة مراقبين دوليين تحلّ محل بعثة الأمم المتحدة المؤقّتة في جنوب الليطاني (اليونيفل)، بدأت الدول الأوروبية البحث في خيارات عملية لتفادي انتهاء الوجود العسكري الأوروبي في لبنان مع انتهاء مهمة «اليونيفل» نهاية هذا العام.

وتبدو التقديرات الأوروبية حيال الموقف الأميركي من اقتراحات غوتيريش شديدة التشاؤم، في ظل اقتناع متزايد لدى الأوروبيين بأن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يريد إضعاف دور الأمم المتحدة إلى حدوده الدنيا، بعد وقف واشنطن الدعم المالي المخصّص للمنظمة الدولية وفرض عقوبات واتخاذ إجراءات للتضييق على عدد من مسؤوليها.

ورغم التعقيدات التي تحيط بالمفاوضات الأميركية - الإيرانية وانعكاساتها على العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان، ورهان بعض الأوروبيين على أن ذلك قد يخفّف من حجم الرفض الأميركي لأي مهمة أممية جديدة، فإن المعطيات المتوافرة حتى الآن تشير إلى احتمال كبير باستخدام واشنطن الفيتو لمنع تجديد مهمة «اليونيفل» أو إنشاء مهمة أممية بديلة عنها.

كذلك، لا يبدو من المجدي التعويل على أجواء التوتر «الظاهر» التي تسود العلاقات الأميركية - الإسرائيلية لإحداث تبدّل في الموقف الأميركي، ما لم تتوافر ضغوط جدّية من الأطراف المعنية الأخرى، ولا سيما أوروبا ولبنان. وفي المقابل، يبدو الموقف الإسرائيلي أكثر وضوحاً وحسماً، إذ تدفع تل أبيب باتجاه إنهاء المهمة الأممية وممارسة مختلف أشكال الضغط لإخراج الكتائب الدولية من الجنوب، وصولاً إلى استهداف قواتها بشكل مباشر. وقد أسفرت هذه الاعتداءات، منذ 2 آذار، عن مقتل ستة عسكريين أمميين واستهداف عشرات المواقع التابعة للقوات الدولية.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، بدأ الأوروبيون التفكير جدّياً في إيجاد صيغة بديلة مع اقتراب انتهاء ولاية «اليونيفل». وأكّدت مصادر دبلوماسية أوروبية لـ«الأخبار» أن اللجنة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي (EUMC)، التي تضم رؤساء أركان الجيوش الأوروبية، رفعت توصية إلى الممثّلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية كايا كالاس، شدّدت فيها على الأهمية الاستراتيجية لاستمرار وجود عسكري أوروبي في لبنان. وبحسب المصادر، تدعو التوصية الاتحاد إلى الإبقاء على قواته العسكرية في لبنان ضمن مهمة أوروبية مشتركة قوامها نحو خمسة آلاف جندي، عبر اتفاقات تعاون مباشرة بين الجيوش الأوروبية والجيش اللبناني، بما يضمن استمرار وجود هذه القوات وتقديمها الدعم والمشورة للجيش.

> **تبدو الدولة اللبنانية في موقع المتلقّي من دون أي مبادرة جدّية تجاه الدول الفاعلة في مجلس الأمن**

وقال مصدر دبلوماسي أوروبي آخر إن «أوروبا لا تريد ترك لبنان والجيش اللبناني من دون دعم، فالجيش لا يزال بحاجة إلى الكثير من المساندة، كما أن الفراغ الذي قد يخلّفه انسحاب القوات الدولية من الجنوب لن يكون في مصلحة لبنان ولا المنطقة». وأضاف أن «لبنان معنيّ أيضاً بالحفاظ على هذا الوجود الأوروبي لمساعدته على تنفيذ التزاماته الدولية المرتبطة بحصرية السلاح، وضمان الانسحاب الإسرائيلي، والمساهمة في إعادة إعمار الجنوب وعودة النازحين».

وأشار المصدر إلى أن «المستوى السياسي في الاتحاد الأوروبي يواصل الدفع باتجاه تبنّي مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة، فيما يبدي المستوى العسكري قلقاً متزايداً من خسارة الاتحاد حضوره العسكري الوازن في لبنان، ولا سيما عبر جيوش الدول الأساسية المشاركة، مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا، إضافة إلى هولندا والنمسا وبولندا والدول الإسكندنافية. لذلك، تعمل اللجنة على بلورة مخارج عملية تضمن الحفاظ على هذا الحضور الأوروبي في شرق المتوسط».

من جهته، أكّد مصدر دبلوماسي آخر أن «المنظمة الدولية تسعى إلى إيجاد مخارج للأزمة اللبنانية، في ظل الحاجة الملحّة إلى فريق من المراقبين الدوليين يتولّى متابعة تنفيذ القرار 1701 ومراقبة الخط الأزرق ورصد الخروقات المتبادلة». وأوضح أن «رسالة الأمين العام ومقترحاته تسير في هذا الاتجاه، إذ تتضمّن إنشاء قوة مراقبين للخط الأزرق بأحجام متفاوتة ومن دون تسليح، بما يشكّل تعديلاً جوهرياً في طبيعة المهمة ويمنح لجنة الهدنة (UNTSO) هامشاً أوسع للتحرّك».

ويُعدّ هذا التوجّه أحد أسباب الرفض الإسرائيلي المتوقّع لمقترحات غوتيريش، إذ لطالما سعت إسرائيل إلى تحويل القوات الدولية من قوات لحفظ السلام إلى قوة تنفيذية ذات طابع قتالي، تتولّى عمليات الدهم والاعتقال ومصادرة الأسلحة جنوب الليطاني، وتؤدّي مهامَّ داعمة للتوجّهات الإسرائيلية.

وأشار المصدر إلى أن «غوتيريش يحاول الحفاظ على دور الأمم المتحدة في فضّ النزاعات وخفض التوتر ومساندة لبنان، كما يحاول الصمود في مواجهة سياسة الإضعاف والتقييد التي تنتهجها الإدارة الأميركية الحالية تجاه مؤسسات الأمم المتحدة ومكاتبها المختلفة، تمهيداً لتقليص دور المنظمة الدولية بصورة كبيرة خلال السنوات المقبلة».

وفيما بدأت الأطراف الخارجية تتحرّك، يخيّم الجمود على الجانب اللبناني، إذ تبدو الدولة اللبنانية في موقع المتلقّي، من دون أي مبادرة جدّية تجاه الدول المؤثّرة والفاعلة في مجلس الأمن لتبنّي اقتراح غوتيريش أو بلورة موقف لبناني والعمل على تسويقه دولياً. ولا يزال الموقف الرسمي متمسّكاً ببقاء «اليونيفل»، رغم صعوبة تراجع مجلس الأمن عن قرار إنهاء مهمتها، في وقت يبدو فيه إصدار قرار بتشكيل قوة جديدة أكثر سهولة.

(أ ف ب)

وعلمت «الأخبار» أن قائد «اليونيفل»، الجنرال الإيطالي ديوداتو أبانيارا، ناقش خلال لقاءاته مع رئيس الجمهورية جوزاف عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ولجنة الشؤون الخارجية النيابية، الاقتراحات التي قدّمها غوتيريش، فيما لم يتمكّن من لقاء رئيس الحكومة نواف سلام بسبب وجوده خارج البلاد. وخلال هذه الاجتماعات، شجّع أبانيارا من التقاهم على تبنّي هذه الاقتراحات، بينما تلقّى من الجانب اللبناني وعوداً بالعمل على صياغة موقف رسمي موحّد وإبلاغ الأمم المتحدة به.

وبالتوازي، كشف النائب ملحم خلف عن عريضة وقّعها 80 نائباً تطالب مجلس الأمن بالإبقاء على قوات «اليونيفل». إلا أن هذه الخطوة تبدو متأخّرة بما لا يقلّ عن عام، إذ كان يمكن أن يكون لها وقع أكبر لو سبقت قرار إنهاء المهمة، أو لو أنها ذهبت اليوم في اتجاه دعم اقتراح غوتيريش، بدلاً من المطالبة بإحياء مهمة انتهت، شكلاً ومضموناً.

العدو يستهدف الذاكرة والهوية

«مربّع الدمار» يطوّق صور

في صور، لم يطوِ وقف إطلاق النار الهشّ مشاهد الحرب تماماً. بل كشف مدينة مُحاطة بالركام و«مربعات دمار» امتدّت إلى الأحياء والمواقع الأثرية. وبين عودة بطيئة لسكانها وإزالة أولية للأنقاض، تبدو المدينة وكأنها تعيد ترميم حياتها فوق طبقات من الخراب والذاكرة المُثقلة بالحرب

فراس خليفة

في الأيام التي تلت وقف إطلاق النار الأخير، بدت مدينة صور محاطة بحزام من عشرات الأبنية المُدمَّرة، وبمقبرتين مُستحدثتين لدفن «ودائع» الشهداء، وبالبحر الشاهد الأبدي على ما جرى. للمرة الثانية خلال أقل من سنتين، عاشت المدينة أهوال الحرب الإسرائيلية التي طاولت المباني السكنية والبنى التحتية المدنية والمصالح الاقتصادية، والحقت أضراراً مباشرة بمواقعها الأثرية والتاريخية. وفيما يربط بعض الباحثين خصوصية استهداف مدينة صور بـ«جذور توراتية ودينية لا يمكن تجاهلها»، يرى آخرون أن العدوان عليها لا يمكن فصله عن النمط الأوسع الذي اعتمده العدو خلال هذه الحرب، والقائم على استهداف الحواضر التاريخية والثقافية الكبرى في جبل عامل وذاكرته الجماعية.

وفي وقت لم يكن عدد كبير من نازحي قرى قضاء صور قد غادروا بعد مراكز الإيواء المُعتمدة أو الخيم التي نصبوها في بعض الأرصفة والساحات، كانت المدينة تشهد الأسبوع الماضي عودة تدريجية لسكانها الذين نزحوا عنها، بالتوازي مع انطلاق ورش تنظيف الطرقات وإزالة الركام، ومبادرات أهلية لإعادة إنارة بعض الشوارع، والاكتفاء بـ«تصليحات خفيفة وضرورية» بانتظار تثبيت وقف إطلاق النار والانتقال إلى مرحلة الكشف على الأضرار والخسائر.

في «شارع الصاوي» الموازي لشارع قرطاج (أبو ديب)، تبدو آثار الغارات الإسرائيلية واضحة في معظم المباني السكنية والمحالّ التجارية. هناك دمّرت الغارات ثلاثة مبانٍ سكنية، مروراً بمبنى معمل بوظة «كرَيت»، وصولاً إلى كتلة الأبنية التي سُوّيت بالأرض في 8 نيسان «الأسود». وتشكّل هذه الأبنية، إلى جانب عدد آخر من المباني المُدمّرة والمتضرّرة في شارع أبو ديب، ما يشبه «مربّع دمار» واسعاً.

«صار فيك تشوف البحر من فوق»، يقول أحد سكان الحي الذي لم يغادر مدينته طوال فترة الحرب، وهو، شأنه شأن كثيرين من أبناء صور، كان يتنقّل باستمرار بين منزله والأحياء الغربية التي بقيت في معظم الأحيان خارج خرائط التهديدات الإسرائيلية.

خلال الحرب، شنّ العدو 35 غارة بواسطة الطيران الحربي والمُسيّر على المدينة، ما أدّى إلى تدمير 26 مبنى بشكل كامل وعشرات المباني بشكل جزئي. ورغم أن عدد الغارات كان أكبر خلال حرب عام 2024، فإن رقعة الدمار والتخريب كانت أكثر اتساعاً هذه المرة، إذ لم يسلم أيّ حي من الأضرار، بصورة أو بأخرى، من «حي الآثار» إلى منطقة «النبي إسماعيل»، مروراً بشارعَيْ «حبرام» و«القدس». وهناك، لا يزال ركام مبنى «صوت الفرح» في مكانه، بعد استهدافه في اليوم الأول للحرب. «يومها نزلت مبنى الإذاعة واستشهادها شكّلا بداية ونهاية الاثنين معاً»، لافتاً إلى أن «صوت الفرح»، التي شكّلت جزءاً من ذاكرة المدينة، عادت أخيراً إلى مواصلة بثّها إلكترونياً.

(علي حشيشو)

«منازل نحن جزء منها وهي جزء منّا»

عندما استهدفت غارة إسرائيلية في 7 حزيران الجاري منزل آل الزيات المحاذي لموقع آثار المدينة التاريخية، كان علي الشيخ قد غادر منزله في منطقة «الخراب» بعد ورود تهديد طاول معظم أحياء المدينة، ليعود بعد عشر دقائق فقط ويشهد على خراب المكان. من فجوة كبيرة أحدثتها الغارة في جدار بيت عائلة الشيخ، كان يمكن رؤية الحجارة الرملية المتناثرة لبيت الزيات، ومبنى «الجعفرية» الذي تحوّل خلال الحرب إلى مركز إيواء، وجزء من الموقع الأثري الذي تعرّض لأضرار مباشرة، فيما يظهر من الجهة الشرقية مبنيان مُدمّران قرب جامع الرفاعي.

عقب قصف بيت آل الزيات التراثي، كتب كثيرون من أبناء المدينة عن «تحفة معمارية» يتجاوز عمرها عمر كيان العدو نفسه. لكنّ هشام يونس، وهو يرى المكان الذي نشأ فيه وقد تحوّل إلى ركام، يقول إنه شعر وكأنّ الغارة نالت جزءاً من ذاكرته. ويضيف رئيس «الجنوبيون الخضر» وأحد سكان الحي أن «المنزل المستهدف، وياسمينته المُعمّرة، كما المنازل التي طاولها القصف سابقاً في الحي نفسه، ومنها منزل عمي مصطفى يونس وحديقته التي اعتنت بها أم وسام لسنوات، كانت من أوائل ما رسّخ في داخلي حب النباتات والحدائق». ويلفت إلى أن هذه المنازل «تجمع بين القيمة الإنسانية والقيمة العمرانية الثقافية، إذ تمثّل جزءاً من العمارة التقليدية التي رافقت انتقال صور من البلدة القديمة إلى أحيائها الناشئة في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وتشكّل جزءاً من النسيج الذي منح المدينة شخصيتها الخاصة اللصيقة بوعي الصوريين لمدينتهم».

> **رغم أن عدد الغارات كان أكبر خلال حرب 2024 إلا أن رقعة الدمار كانت أكثر اتساعاً هذه المرة فلم يسلم أيّ حي من الأضرار**

ويوضح أن الحي «يقع ضمن الامتداد المباشر للوسط التاريخي للمدينة الأثرية، حيث بُنيت بعض المنازل، ومنها منزل عائلة الشيخ، فوق عقود وقناطر رومانية لا يزال بعضها قائماً حتى اليوم. وعليه، فإن «حي النبي إسماعيل» لا يحمل ذاكرة جيل واحد، بل هو مكان تتداخل فيه ذاكرة العائلات مع تاريخ المدينة، وفيه يقع معلم بارز في الذاكرة الصورية هو مقام النبي إسماعيل بقبّته الحجرية المرتفعة المطلة على المرفأ الفينيقي الجنوبي. وخلاصة الأمر، كما يقول يونس، أن تدمير منزل أو حي من هذا النوع لا يعني خسارة مكان فقط، «بل خسارة جزء من الرواية التي تفسّر من نحن وكيف تشكّلت علاقتنا بالمدينة ولماذا ننتمي إليها. هذه المنازل والأحياء لها هوية ووجوه وروح، نحن جزء منها وهي جزء منّا».

المواقع الأثرية و«الحماية المُعزّزة»

وفق البيانات الرسمية الأوّلية الصادرة عن وزارة الثقافة والمديرية العامة للآثار، تمّ تأكيد وقوع أضرار مباشرة في موقع آثار مدينة صور (الآثار البحرية)، شملت المدخل والمباني الإدارية وعدداً من العناصر الأثرية. كما أظهرت أعمال التوثيق الميداني أضراراً طاولت عناصر أثرية متعدّدة، من بينها لوحات فسيفسائية وأجران وألواح حجرية وأعمدة.

ووثّقت جمعية «الجنوبيون الخضر» الهجمات التي استهدفت المدينة ومحيطها، بما في ذلك الاستهدافات التي طاولت «المنطقة العازلة» لموقع البص الأثري، إضافة إلى ضربات طاولت محيط الموقع نفسه وأحياء سكنية ملاصقة لموقع مُدرج على قائمة التراث العالمي.

وأشار الباحث في تراث المدينة هيثم شعبان إلى أن الغارة التي استهدفت محيط بناية بحسون قرب دوّار جنبلاط لم تقتصر أضرارها على المباني الحديثة، بل امتدّت إلى واحد من أهم الشواهد التاريخية المدفونة في ذاكرة المدينة، وهو بقايا «برج الجزائريين» الأثري، الذي تعود بنيته الظاهرة إلى الحقبة الصليبية. ويُرجَّح أنه شُيّد فوق طبقات أثرية أقدم قد تمتدّ إلى العصور الفينيقية التي صنعت مجد صور البحري والتجاري. ويشدّد خبراء، على أن آثار مدينة صور ليست مواقع منفصلة، بل نسيج تاريخي متصل، إذ إن غالبية المناطق التي تعرّضت للاستهداف، من حي النبي إسماعيل إلى جل البحر والمساكن الشعبية والمعشوق وبرج الشمالي ومحيط البص، تقع ضمن الامتداد التاريخي والأثري للمدينة. لذلك، فإن أي اعتداء على هذه المناطق لا يطاول الأبنية الحديثة فقط، بل قد يصيب أيضاً طبقات أثرية وبنى تاريخية ما زالت مطمورة أو غير مُكتشفة بالكامل، ما يجعل حجم الضرر الفعلي مرشّحاً لأن يكون أكبر بكثير من التقديرات الأولية، في مدينة لا تزال تكشف تباعاً عن معالم جديدة. وعقب الاستهدافات التي طاولت المواقع الأثرية في صور وغيرها من «حواضر جبل عامل»، طُرح سؤال أساسي حول جدوى نظام الحماية المُعزّزة بموجب البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام 1954. ويوضح رئيس «الجنوبيون الخضر» هشام يونس أن «المشكلة ليست في نقص النصوص بل في غياب أدوات الردع والإنفاذ، إذ تُدرج المواقع على القوائم، لكن عند وقوع الاعتداءات لا توجد آليات توقفها أو تمنع تكرارها أو تفرض كلفة حقيقية على مرتكبيها». ويضيف أن «المجتمع الدولي يفشل في تحويل الحماية القانونية إلى حماية فعلية قادرة على ردع التدمير».

(علي حشيشو)

تقرير

1,38 مليار دولار و17 ألف وحدة سكنية مدمّرة «الأقمار الاصطناعية» ترصد نكبة الجنوب

زينب بزي

11,095 مبنى مُدمّراً كلياً، أي ما تمّ تقديره 17,891 وحدة سكنية مُدمّرة كلياً، و3,1 ملايين متر مُكعّب من الركام، و1,384 مليار دولار كلفة أولية للأضرار. هكذا يختصر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) حجم الأضرار التي لحقت بالمباني في جنوب لبنان. لكنّ هذه الأرقام لا تُمثّل حصيلة نهائية للدمار، بل بقتصر التقييم على الأضرار الظاهرة التي رُصدت بين 23 تشرين الأول 2025 و29 نيسان 2026 من دون أن يشمل كل الجنوب

> التقييم السريع لا يشمل كلّ الجنوب او البنى التحتية او الأضرار المتراكمة منذ حرب 2024

اللبناني أو مجمل الخسائر الناتجة من الحرب.

واستند التقييم السريع للأضرار على مستوى المباني في جنوب لبنان، الذي أصدره أمس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمجلس الوطني للبحوث العلمية، إلى صور الأقمار الاصطناعية وتقنيات الذكاء الاصطناعي الجغرافي (GeoAI) لرصد الأضرار الظاهرة على المباني ضمن المناطق الواقعة بصورة أساسية جنوب نهر الليطاني، مع تغطية محدودة لبعض المناطق الواقعة شماله. واعتمد على تحليل الصور العالية الدقة لرصد انهيار الأسقف والتشوّهات الهيكلية وتراكم الأنقاض، من دون أن يشمل الأضرار الداخلية أو غير المرئية.

وبحسب النتائج الأولية، سُجّل تدمير 11,095 مبنى كلياً، إضافة إلى 2,242 مبنى متضرراً جزئياً و9,311 مبنى تعرّضت لأضرار طفيفة. كما قدّرت الدراسة وجود ما يعادل نحو 17,891 وحدة سكنية متضرّرة كلياً و5,219 وحدة متضرّرة جزئياً و18,282 وحدة ذات أضرار طفيفة. إلا أنّ التقرير يوضح أنّ هذه الأرقام لا تمثّل حصيلة فعلية للوحدات السكنية المتضرّرة، بل هي تقديرات حسابية مبنية على افتراض تقني يعتمد على متوسط مساحة يبلغ نحو 150 متراً مربعاً للشقة الواحدة، ما يعني أنّ رقم الـ17 ألف وحدة سكنية لا يعكس بالضرورة عدداً فعلياً للوحدات المُدمّرة، بل تقديراً نظرياً. أمّا حجم الركام، فقد قُدّر بنحو 3,107,756 متراً مكعّباً وفق معايير تقنية موحّدة.

وفي تقدير أولي، بلغت كلفة الأضرار 1,384 مليار دولار، توزّعت بين 1,053 مليار دولار في محافظة النبطية و331 مليون دولار في محافظة الجنوب. أمّا على مستوى الأقضية، فقد بلغت الكلفة التقديرية للأضرار نحو 688 مليون دولار في بنت جبيل، و333 مليون دولار في مرجعيون، و32 مليون دولار في قضاء النبطية، و315 مليون دولار في صور، و16 مليون دولار في صيدا. ويشدّد التقرير على أنّ هذا الرقم يقتصر على أضرار المباني فقط، ولا يمثّل الكلفة النهائية لإعادة الإعمار أو الحجم الإجمالي للخسائر، علماً أنه احتُسب استناداً إلى كلفة استبدال معيارية موحّدة تبلغ 450 دولاراً للمتر المربّع الواحد.

وتُظهر البيانات أنّ قضاء بنت جبيل سجّل أعلى مستويات الدمار، مع رصد 1,658 مبنى مدمّراً في عيترون، و1,076 مبنى في مدينة بنت جبيل، و539 مبنى في عيتا الشعب، و371 مبنى في بيت ليف، و242 مبنى في يارون و227 مبنى في عيناثا. كما سجّل قضاء مرجعيون أرقاماً مرتفعة، أبرزها 969 مبنى في ميس الجبل، و824 مبنى في الطيبة، و285 مبنى في حولا، و199 مبنى في مركبا، و184 مبنى في بليدا و174 مبنى في دير سريان.

أمّا في قضاء النبطية، فبرزت بلدات يحمر النبطية مع 71 مبنى مدمّراً، وزوطر الشرقية مع 69 مبنى، وكفرصير مع 37 مبنى. وفي قضاء صور، تصدّرت برج الشمالي القائمة مع 370 مبنى مُدمّراً، تلتها الناقورة مع 216 مبنى، والعباسية مع 162 مبنى، ومدينة صور مع 80 مبنى، والمنصوري مع 65 مبنى. وفي قضاء صيدا، تركّزت الأضرار في الزرارية مع 65 مبنى مُدمّراً، وارزّي مع 62 مبنى.

إلا أنّ التقرير نفسه يورد سلسلة من الملاحظات الأساسية التي تحدّ من إمكانية التعامل مع نتائجه باعتبارها حصيلة نهائية للدمار. فأولاً، لا يشمل التقييم كامل الجنوب اللبناني، إذ تحدّد نطاق الدراسة وفق الصور المتوافرة من الأقمار الاصطناعية، وليس وفق الحدود الإدارية للأقضية، ما قد يؤثّر على اكتمال النتائج وقابليتها للمقارنة بين المناطق المختلفة. وفي حين يُنظر عادةً إلى القضاء على أنه مجموعة من البلدات، فإنّ الأرقام الواردة لا تعني أنّ جميع بلداته شملها التقييم بصورة كاملة، إذ خضعت بعض البلدات للمسح الكامل فيما اقتصرت التغطية في بلدات أخرى على أجزاء مُحدّدة فقط. ففي قضاء بنت جبيل، شمل التقييم جميع المناطق العقارية. وفي قضاء صور، شمل 74 منطقة عقارية بصورة كاملة ومنطقة واحدة بصورة جزئية من أصل 75. أمّا في مرجعيون، فقد شمل 17 منطقة عقارية بالكامل و21 بصورة جزئية من أصل 52. أمّا في صيدا، فلم يشمل أي منطقة عقارية بصورة كاملة، واقتصرت التغطية على خمس مناطق عقارية بصورة جزئية من أصل 77. ثانياً، لا يشمل هذا التقييم الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية الأساسية، مثل الطرق والجسور وشبكات الكهرباء والمياه والاتصالات، ما يرجّح أن تكون الخسائر الفعلية أكبر من تلك الواردة في التقرير. ثالثاً، لا يشمل التقييم الأقبية والمنشآت الواقعة تحت الأرض، ما قد يؤدّي إلى التقليل من حجم الدمار الفعلي. رابعاً، لا يميّز التقييم بصورة كاملة، إذ خضعت بعض البلدات للمسح الكامل فيما اقتصرت التغطية في بلدات أخرى على أجزاء مُحدّدة فقط. ففي قضاء بنت جبيل، شمل التقييم جميع المناطق العقارية. وفي قضاء صور، شمل 74 منطقة عقارية بصورة كاملة ومنطقة واحدة بصورة جزئية من أصل 75. أمّا في مرجعيون، فقد شمل 17 منطقة عقارية بالكامل و21 بصورة جزئية من أصل 33، فيما شمل في قضاء النبطية 4 مناطق عقارية بالكامل و15 بصورة جزئية من أصل 52. أمّا في صيدا، فلم يشمل أي منطقة عقارية بصورة كاملة، واقتصرت التغطية على خمس مناطق عقارية بصورة جزئية من أصل 77. ثانياً، لا يشمل هذا التقييم الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية الأساسية، مثل الطرق والجسور وشبكات الكهرباء والمياه والاتصالات، ما يرجّح أن تكون الخسائر الفعلية أكبر من تلك الواردة في التقرير. ثالثاً، لا يشمل التقييم الأقبية والمنشآت الواقعة تحت الأرض، ما قد يؤدّي إلى التقليل من حجم الدمار الفعلي. رابعاً، لا يميّز التقييم بصورة كاملة، إذ خضعت بعض البلدات للمسح الكامل فيما اقتصرت التغطية في بلدات أخرى على أجزاء مُحدّدة فقط. ففي قضاء بنت جبيل، شمل التقييم جميع المناطق العقارية. وفي قضاء صور، شمل 74 منطقة عقارية بصورة كاملة ومنطقة واحدة بصورة جزئية من أصل 75. أمّا في مرجعيون، فقد شمل 17 منطقة عقارية بالكامل و21 بصورة جزئية من أصل 33، فيما شمل في قضاء النبطية 4 مناطق عقارية بالكامل و15 بصورة جزئية من أصل 52. أمّا في صيدا، فلم

(الأخبار)

إعلانات رسمية

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب فادي جميل محفوظ وكيل سهى ايكاتيريني جاد الله مصبح (يونانية) أحد ورثة جاد الله سليم مصبح (سوري) سند تمليك بدل ضاع باسم جاد الله سليم مصبح (سوري) بالعقار /2315/ منطقة الرميل العقارية.

للمُعترض 15 يوم للمُراجعة

أمين السجل العقاري في بيروت

بالتكليف

جويس عقل

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب خير الدين سمير العريس بصفته وكيل محمد توفيق الحاج محمود الغندور سند تمليك بدل ضائع باسم محمد توفيق الحاج محمود الغندور عن حصته بالعقار /272/ منطقة المزرعة العقارية.

للمُعترض 15 يوم للمُراجعة

أمين السجل العقاري في بيروت

بالتكليف

جويس عقل

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب سليم يوسف سعاده بصفته وكيل عن البطريركية المارونية بصفتها مُشترية من ماري نقولا ريشا سند تمليك بدل عن ضائع باسم البائعة ماري نقولا ريشا عن حصتها بالعقار /1634/ منطقة الرميل العقارية.

للمُعترض 15 يوم للمُراجعة

أمين السجل العقاري في بيروت

بالتكليف

جويس عقل

إعلان مزايدة

صادر عن دائرة تنفيذ زحلة – الرئيسة ديزي قاصوف.

المُنفذ: محمد عبده حميه.

المُنفذ عليهم: سيلفا وصونيا وليليان أسعد النمرود.

بالمُعاملة التنفيذية رقم: 2025/341.

تُنفذ طالب التنفيذ الحُكم الصادر عن الغُرفة الابتدائية الأولى في البقاع زحلة أساس 2024/19 قرار 2025/92 تاريخ 2025/5/13 المُتضمن باعتبار العقار رقم /674/ حوش حالا العقارية غير قابلة للقسمة عيناً بين المُستدعي والمُستدعى ضدهم وطرحه للبيع بالمزاد العلني للغُرماء وفقاً للثمن المُحدد في تقرير الخبير والبالغ /42900/د.أ. أو ما يُوازيه باللّيرة اللبنانية وعلى أن يُعتمد هذا الثمن أساساً للطرح في المُزايدة الأولى للعقار وأن يُوزع الثمن بالنتيجة على الشركاء بنسبة حُصص كُل منهم في العقار ويتضمنّ فرقاء النزاع الرسوم والنفقات كُل بنسبة حُصته في العقار وشطب إشارة الاستدعاء الراهن رقم 2024/19 عن الصحيفة العينية للعقار رقم /674/ حوش حالا العقارية.

المطروح للبيع: كامل العقار رقم /674/ حوش حالا العقارية.

مساحته: /660/م2 يقع داخل البلدة وهو مُفرز عن العقار /392/ له طريق إفراز وهو بالقرب من مشروع الشعلان داخل البلدة وهو عبارة عن قطعة أرض سليخ لا يوجد عليه أي بناء أو إنشاءات أو أية مزروعات وهي منطقة سكنية ومحلات تجارية وتصل إليه عبر طريق مُعبدة بالاسفلت.

حُدوده: يحده غرباً العقارات: /642/ و/641/ و/640/ و/685/ وشرقاً العقار /677/ وشمالاً العقارين رقم /709/ و/642/ وجنوباً العقارين /675/ و/685/.

الحُقوق العينية: العقار رقم /674/ حوش حالا: دعوى إزالة شُيوع لدى الغُرفة الابتدائية الأولى في البقاع بالرقم 2024/19 مُقدمة من المُدعي محمد عبده حمية ضد المدعى عليهم: سيلفا وصونيا وليليان أسعد النمرود، طلب تنفيذ ومحضر وصف عقار صادرين عن دائرة تنفيذ زحلة رقم 2025/341 من المُنفذ محمد عبده حميه ضد المُنفذ عليهم سيلفا وصونيا وليليان اسعد النمرود.

قيمة التخمين وبدل الطرح: /42900/د.أ. اثنتي وأربعون ألف وتسعماية دولار أميركي.

موعد المُزايدة ومكانها: يوم الثلاثاء الواقع في 2026/7/7 الساعة الحادية عشر والربع ظهراً أمام رئيس دائرة تنفيذ زحلة في قاعة المحكمة.

شُروط المُزايدة: على الراغب في الشراء وقبل المُباشرة بالمُزايدة أن يُودع باسم رئيس دائرة تنفيذ زحلة قيمة الطرح في صندوق الخزينة أو مصرف مقبول أو تقديم كفالة مُعادلة أو شك مصرفي بالدولار الأميركي أو باللّيرة اللبنانية وفق سعر صرف المُتداول في السُوق الحُرة بتاريخ موعد جلسة البيع على أن يكون بال (fresh) في الحالتين وعليه اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ زحلة إذا لم يكن له مقام فيه وعليه خلال ثلاثة أيام من صُدور قرار الإحالة إيداع الثمن تحت طائلة اعتباره ناكلاً وإعادة المُزايدة على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه في خلال عشرين يوماً من تاريخ صُدور قرار الإحالة دفع رسم الدلالة بمعدل 5% من قيمة الشراء.

مأمور تنفيذ زحلة

محمد ابو حمدان

إعلان تبليغ أوراق مدنية

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع/زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا.

المُستدعى ضدها: بربارة موسى الشيباني المجهولة محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنها قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المُقدم من المُستدعي: جورج يوسف فريحة بوكالة المُحامي رشيد فرح المُسجل برقم أساس 2026/38 والذي يطلب بمُوجبه: بعد تعيين خبير الحُكم بإزالة الشُيوع في العقار رقم /1748/ كفرزيد بقسمته عيناً إذا كانت القسمة جائزة فنياً وإلا طرحه للبيع بالمزاد العلني وحصر المُزايدة بفرقاء النزاع واتخاذ القرار بإبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع المذكور وتضمين المُستدعى ضدها جميع الرسوم والمصاريف والنفقات.

يتم التبليغ بانقضاء مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المُستدعى ضدها اتخاذ محل إقامة للبلدة وإبداء مُلاحظاتها على الاستدعاء ضمن المُهلة القانونية وإلا يُصار إلى إبلاغها جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة باستثناء الحُكم النهائي.

رئيس القلم

راغب شحادي

إعلان مزايدة

دائرة تنفيذ جب جنين الرئيس (محمود الحافي).

المُنفذ: حمدي علي نابلسي – وكيله المُحامي عياض فارس.

المُنفذ عليهم: عفيف وحسين وفتى وخانم فرحان ماضي – مجهولي محل الإقامة.

السند التنفيذي: قرار محكمة الدرجة الأولى في البقاع/ الغُرفة الثانية رقم 2023/103 تاريخ 2023/10/10 موضوع الاستنابة الصادرة عن دائرة تنفيذ زحلة برقم 2024/158 الواردة إلى دائرة تنفيذ جب جنين بتاريخ 2025/10/29 والمُسجلة برقم أساس 2025/19.

العقار المطروح للبيع:

أولاً: العقار /2625/ القرعون.

مساحته وتُحتوياته: 275م2.

يقع في المحلة المُسماة حقلة الجوزة من الناحية الشرقية الشمالية للبلدة وبعد عن وسط البلدة حوالي 1 كلم ويُمكن الوصول إليه من وسط البلدة عبر طريق فرعية مُعبدة وأما أرضه فعبارة عن أرض سهلية مُنبسطة مُنحدرة قليلاً باتجاه الجنوب وهي عبارة عن أرض بور لا تُوجد عليها أية إنشاءات أو مزروعات وهي غير مصونة.

الحُقوق العينية: لا يوجد.

التخمين: /5500/د.أ.

بدل الطرح: /5500/د.أ.

ثانياً: العقار /2626/ القرعون.

مساحته وتُحتوياته: /2498/م2.

يقع في المحلة المُسماة حقلة الجوزة وتحديداً من الناحية الشرقية الشمالية للبلدة وبعد عن وسط البلدة حوالي 1 كلم ويُمكن الوصول إليه عبر طريق فرعية مُعبدة مُمتدة من وسط البلدة وأما أرضه فهي سهلة مُنبسطة مُنحدرة قليلاً باتجاه الغرب وهي عبارة عن أرض بور ولا توجد عليها إنشاءات أو مزروعات وهي غير مُصونة.

الحُقوق العينية: لا يوجد.

التخمين: /49960/د.أ.

بدل الطرح: /49960/د.أ.

موعد المُزايدة: 2026/7/14 الساعة التاسعة صباحاً في قاعة المحكمة.

شُروط المُزايدة: على الراغب بالشراء من الشركاء في العقارين موضوع المزايدة، وقبل المُباشرة بالمُزايدة إيداع قيمة بدل المحكمة المُمثلاً خاصاً عنهم يقوم مقام المُمثل القانوني ويبقى الممثل الخاص مُحتفظاً بهذه الصفة في جميع أطوار المُحاكمة وأمام دوائر التنفيذ، وإن مال الاستدعاء يرمي إلى إزالة الشُيوع في العقار /923/ حصارات على المُستدعى ضدهم الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء وفي حال تخلفهم يُعتبر التبليغ حاصلاً، فمُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مُهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

بتاريخ 2019/12/18 صدر عن محكمة تنفيذ عُقود السيارات والآليات في بيروت برئاسة القاضي الذين أبو ديوان بإبلاغ المُنفذ عليهما معتصم محمد زياد حمامي وروعة خالد السيد سندات بدل عن ضائع عن خُصصهم بالطرق الاستثنائية عملاً بأحكام المادة /409/أ.م.م. الإنذار الإجرائي وطلب التنفيذ ومربوطاته وقرار الحجز على السيارة ذات الرقم /163501/ط نوع مرسيدس صادر بالمُعاملة رقم 2011/1140 والمُقدمة من بنك بيبلوس ش.م.ل. بوكالة المُحامي جاد إسطفان وعليه تدعوكم هذه الدائرة الحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لتبلغ الأوراق المُشار إليها خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ النشر.

رئيس القلم

قاسم اللقيس

إعلان

أمانة السجل العقاري في جزين

طلب إسماعيل إبراهيم عبدان وكيلاً عن ماكي منصور الفاخوري المُشترية من حسيب نسيب أسعد عبود سند بدل ضائع للعقار /1129/ بنواتي.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

يمنى سعد

إعلان بيع عقاري

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت المُعاملة التنفيذية رقم 2017/1440 غُرفة الرئيس طانيوس الحايك.

طالب التنفيذ: محمد عاطف طاهر عمر.

المُنفذ عليه: علي حسن شعيتو.

السند التنفيذي: إقرار بقيمة: 350,000/ دولار أميركي والفوائد والرسوم والمصاريف.

تاريخ التنفيذ: 2017/6/6.

تاريخ تبليغ الإنذار: 2020/1/27.

تاريخ قرار الحجز: 2022/3/30.

تاريخ تسجيله: 2022/4/6.

تاريخ محضر الوصف: 2024/7/12.

تاريخ تسجيله: 2024/7/24.

بيان العقار المطروح للبيع: القسم رقم /14/ من العقار رقم /1115/ المصيطبة ويتألف من مدخل وصالون وطعام وثلاث غُرف ومطبخ ضمنه خلاء وممر وحمام وخلاء وأربع شُرفات.

وينتفع بالسطح المُحدد بالأرقام من الرقم /14/ و/17/ حتى رقم /29/ والواقع ضمن القسم المُشترك رقم /3/ دون حق البناء عليه وله موقف سيارة في الأرضي ضمن القسم المشترك رقم 3 مُحدد ومُرقم كما هو مُبين على خريطة الإفراز. الطابق الأول غرباً.

مساحته: /138/ متر مُربع.

حُدود العقار: غرباً العقار رقم /1114/. شرقاً: أملاك عامة.

شمالاً: العقار رقم /1117/ و/1118/.

جنوباً: أملاك عامة.

قيمة التخمين: /310,000/ دولار أميركي. وقيمة الطرح للمرة الرابعة: /150,903/ دولار أميركي.

موعد المُزايدة ومكان إجرائها: يوم الثلاثاء الواقع في 2026/9/29 الساعة العاشرة صباحاً في مكتب رئيس دائرة التنفيذ في بيروت.

تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني للمرة الرابعة القسم رقم /14/ من العقار /1115/ المصيطبة.

فعلى الراغب في الشراء تنفيذاً لأحكام المواد: /973/ و/978/ و/983/ من الأصول المدنية أن يُودع باسم رئيس دائرة تنفيذ بيروت قبل المُباشرة بالمزايدة لدى صندوق الخزينة أو أحد المصارف المقبولة مُبلغاً مُوازياً لبدل الطرح بمُوجب شك مصرفي باسم رئيس دائرة التنفيذ في بيروت صادر عن حساب (Fresh) نقدي بالدولار الأميركي أو يُقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ وعليه اتخاذ مقام مُختار له في نطاق الدائرة إن لم يكن له مقام فيه أو لم يسبق له أن عين مقاماً مُختاراً فيه وإلا عُد قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له وعليه أيضاً في خلال ثلاثة أيام من تاريخ صُدور قرار الإحالة إيداع كامل الثمن باسم رئيس دائرة التنفيذ في بيروت وفق الشُروط أعلاه تحت طائلة إعادة المُزايدة بزيادة العشر وإلا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه كذلك دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم دلالة خمسة بالمائة من دون حاجة لإنذار أو طلب وذلك خلال عشرين يوماً من تاريخ صُدور القرار بالإحالة للراغب في الشراء الاطلاع لدى هذه الدائرة.

مأمور تنفيذ بيروت

نبيل نعوس

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت

طلبت سناء محمد عباس وكيلة طلال عدنان اللبان سند تمليك بدل ضائع باسم طلال عدنان اللبان عن حُصته بالعقار /963/ منطقة رأس بيروت العقارية.

للمُعترض 15 يوم للمُراجعة

أمين السجل العقاري في بيروت

بالتكليف

جويس عقل

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب الأستاذ طوني جرجس سكر وكيل ماريان موريس سعاده بصفتها وريثة المرحوم حنا موسى سعادة سند بدل عن ضائع /953/ منطقة قنيور العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلب الأمير جمال عبد اللطيف الأيوبي بصفته أحد ورثة المرحومة أمينة إبراهيم الأيوبي سند بدل عن ضائع عن حصتها بالعقار /273/ منطقة النخلة العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان المتن الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي وائل أبو عساف، تقدم المُستدعي: نوفل يوسف نوفل بولايته الجبرية عن ابنه القاصر راني بوكالة المُحامية صوفيا باسيل، باستدعاء رقم: 2025/265 بوجه ورثة حنا روحانا بولس المجهولي محل الإقامة، وبعد أن تعذر تحديد الورثة قررت المحكمة إبلاغهم سنداً للمادة /15/أ.م.م. عن طريق النشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين، وبعد مُرور شهرين على آخر نشر تُعين المحكمة مُمثلاً خاصاً عنهم يقوم مقام المُمثل القانوني ويبقى المُمثل الخاص مُحتفظاً بهذه الصفة في جميع أطوار المُحاكمة وأمام دوائر التنفيذ، وإن مال الاستدعاء يرمي إلى إزالة الشُيوع في العقار /923/ حصارات على المُستدعى ضدهم الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء وفي حال تخلفهم يُعتبر التبليغ حاصلاً، فمُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مُهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلب يحيى حسن غمراوي بالوكالة عن حسن ومحمد أولاد أحمد غمراوي سندات بدل عن ضائع عن خُصصهم بالعقار /1364/ منطقة مجدليا العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلبت الأستاذة هنادي غسان مقوم بوكالتها عن ليلى جورج نعمة الله البدوي بصفتها أحد ورثة المرحوم جورج نعمة الله البدوي سندات بدل عن ضائع للعقارات: /5836/ و/5884/ و/5882/ منطقة تنورين الفوقا العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلبت زينة ميشال الدويهي بالوكالة عن ميشال انطونيو جوزيف الدويهي سند بدل عن ضائع للمقسم 4 من العقار /5454/ منطقة إهدن العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

تقرير

لبنان يبيع «الإقامة الضريبية الذهبية»

ما أقرّته لجنة المال والموازنة أمس لجهة منح «الإقامة الذهبية» لكل شخص يستثمر في لبنان مبلغاً أكثر من 500 ألف دولار، أثار الكثير من التساؤلات. بعضهم كانت لديه مخاوف مرتبطة بمنح الجنسية لغير اللبنانيين، وبعضهم أبدى قلقاً من زيادة نسب تملّك الأجانب، من دون أن تكون لهذه المسائل علاقة مباشرة وواضحة بالمشروع المُقرّ. أهم ما في المشروع أنه يمنح غير المقيمين في لبنان، إمكانية تسجيل الإقامة الضريبية في لبنان للهروب من معدّلات ضريبة مرتفعة في الخارج حيث هو مُسجّل، ومع ذلك فإن هذا المشروع لا يشكّل إغراءً كبيراً ولا يتوقّع أن يستقطب عدداً كبيراً من رجال الأعمال اللبنانيين المغتربين وغير اللبنانيين أيضاً. وهو مشروع لا يأتي في إطار أيّ سياسة ضريبية واضحة يتّبعها لبنان باستثناء ذلك الإجحاف الذي يصيب فئات المجتمع ذات الدخل الأدنى أكثر مما يصيب ذوي الدخل الأعلى، ولا يميّز بين المنتجين والمضاربين، بل هو مُصمّم على قاعدة أنه «غير عادل وغير فعّال» كما استنتجت الباحثة ليديا أسود في ورقة أعدّتها قبل سنوات بعنوان «ما هي السياسات الضريبية التي ينبغي اعتمادها في لبنان؟ دروس من الماضي لمواجهة تحدّيات المستقبل».

إذاً، ما هي «الإقامة الذهبية» وما شروط الحصول عليها؟ هي إقامة ضريبية، وبمجرّد الحصول عليها يصبح بإمكان حاملها أن يسجّل إقامته الضريبية في لبنان، وبالتالي يصبح خاضعاً للضريبة في لبنان وبتجنّب الازدواج الضريبي. طبعاً سيترتّب عليه أن يدفع الضريبة في لبنان مثل ضريبة الأملاك المبنية إذا كان استثماره في العقارات مثلاً، أو ضريبة دخل على حصّته في المصنع المنشأ في لبنان، أو غيرها، لكن سيتاح له تجنّب الازدواج الضريبي، بمعنى يصبح خاضعاً للضريبة في لبنان أولاً. ومن شروط الحصول على هذه الإقامة، أن يكون الشخص غير مقيم في لبنان، أي غير مُسجّل ضريبياً في لبنان، وسواء أكان لبنانياً أم أجنبياً، فإنه بمجرّد تقديم إثبات بأنه استثمر في لبنان مبلغ 500 ألف دولار مُحوّلاً من الخارج، ويأي أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية أيضاً؟ وهل الأمر يقتصر على جذب بضعة رجال أعمال يشعرون أنهم يدفعون الكثير من الضرائب حيث يقيمون حالياً، أم يجب أن تأتي مثل هذه القرارات في إطار سياسة ضريبية واضحة تجاه كل من يعمل في لبنان؟ وهل الهدف من الحصول على هذه الإيرادات الضريبية تمويل نفقات جارية أم استثمارية أم اجتماعية أي خدمات عامة مثل النقل المشترك والتغطية الصحية الشاملة؟ وهل الهدف إنشاء صناديق لتغطية الكوارث الطبيعية والخسائر الاقتصادية التي تنتج منها، أم الهدف تبديد الأموال كما سبق أن حصل خلال السنوات الثلاثين الماضية؟

(الأخبار)

الحرب الكونية ضد المقاومة

إسرائيل تواصل المشاكسة
أميركا- إيران: «خريطة طريق» إلى اتفاق نهائي

أعلن الوسيطان القطري والباكستاني، في بيان مشترك أعقب انتهاء قمة «لوسيرن» في سويسرا، اختتام الجولة الأولى من المحادثات الرفيعة المستوى بين الولايات المتحدة وإيران، والتوصّل إلى اتفاق لتأسيس «خلية لمنع الاحتكاك» في لبنان، وذلك

> **الأجواء الإيجابية في سويسرا، لم تنسحب على كيان العدو ومسؤوليه، الذين يرون أنهم أكبر الخاسرين**

بهدف مراقبة تنفيذ وقف العمليات العسكرية وتفادي وقوع أيّ حوادث في الميدان، من دون الإشارة إلى إسرائيل بالاسم. وتزامن هذا الإعلان مع اتفاق ممثلي واشنطن وطهران، أيضاً، على «خريطة طريق» لبلورة اتفاق شامل خلال 60 يوماً، تتضمّن تشكيل «لجنة عليا» للإشراف على الاتصالات، وفتح قناة اتصال مباشرة لمنع وقوع أيّ حوادث في مضيق هرمز، إضافة إلى رفع العقوبات عن النفط الإيراني لمدّة 60 يوماً.

وفي هذا السياق، أعلن نائب الرئيس الأميركي، جي دي فانس، أمس، أن الجولة الأولى من المحادثات التي عُقدت في سويسرا «وضعت أرضية متينة للتوصّل إلى اتفاق نهائي ينهي الحرب في المنطقة»، مضيفاً: «الاتفاق النهائي هو البيت... لم نبنِ البيت بعد، لكنّنا وضعنا أساساً ناجحاً لبلوغ وضع جيّد للشعب الأميركي». وفي الاتجاه نفسه، أكد وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، أن المحادثات حقّقت «تقدماً كبيراً»، مشيراً إلى أن «الوساطة الباكستانية- القطرية الدؤوبة أحرزت تقدّماً كبيراً لإنهاء حرب لبنان»، مضيفاً أن «صادرات النفط والبتروكيميائيات أُعفيت من العقوبات، والحصار رُفع، وبعض الأصول المجمّدة أُفرج عنها، وجرى إطلاق خطّة كبرى لإعادة إعمار إيران».

وعقب انتهاء الجولة الأولى من المحادثات، توجّه رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، مساء أمس، إلى سلطنة عُمان، برفقة عراقجي، وذلك لبحث «العلاقات الثنائية والجهود المشتركة المتّصلة بالترتيبات الإيرانية الخاصة بإدارة مضيق هرمز». ووفق «التلفزيون الإيراني»، من المقرّر أن يلتقي قاليباف، خلال زيارته إلى مسقط، السلطان هيثم بن طارق. وتأتي هذه الزيارة بالتزامن مع جولة خليجية لوزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، تبدأ اليوم، وتشمل الإمارات والكويت والبحرين. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية إن روبيو سيبحث، خلال جولته في الدول الثلاث، «مذكرة التفاهم مع إيران، وجهود ضمان مرور كامل وحرّ عبر مضيق هرمز، وأهمية السلام والاستقرار في المنطقة»، على أن يشارك الوزير أيضاً في اجتماع «مجلس التعاون الخليجي» في البحرين.

لكن الأجواء الإيجابية التي خلّلت محادثات سويسرا، وطبعت المواقف الصادرة عن مختلف الأطراف المعنيّة بها، لم تنسحب على كيان العدو ومسؤوليه، الذين يرون أنهم أكبر الخاسرين في التطوّرات الأخيرة، وأنه تمّ «التضحية بهم» على طاولة المفاوضات. فبعد صدور البيان المشترك من سويسرا، والإعلان عن تشكيل «خلية لمنع الاحتكاك» في لبنان، خرج رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، ليعلن أن «لدى قواتنا في جنوب لبنان حرية عمل كاملة لإحباط أيّ تهديد ضدّها أو ضدّ سكان مستوطنات الشمال، ولا توجد لدى الجيش أيّ قيود في هذا الشأن»، مضيفاً: «سنبقى في الحزام الأمني في جنوب لبنان بقدر ما تقتضيه الحاجة». وأثارت تصريحات نتنياهو جملة انتقادات، من بينها قول رئيس الوزراء السابق، نفتالي بينيت، لـه: «تتحدث عن حرية العمل العسكري في لبنان، ثمّ تقيّدون أيادي جنودنا هناك». وفي الاتجاه نفسه، اعتبر مراسل «القناة 14»، هيلل بيتون روزين، أن «الكلام والواقع منفصلان»، مشيراً إلى أنه «خلال الـ48 ساعة الماضية لم تُحدث أيّ هجمات في جنوب لبنان». كذلك، وصف المحلّل العسكري في «القناة 15»، يوسي يهوشع، ما جرى في سويسرا بأنه «استسلام أميركي أمام إيران»، معتبراً أن الاتفاق «يُدخل لبنان»، مضيفاً: «أضيفوا إلى ذلك تصريحات فانس، وستحصلون على كارثة بالنسبة إلى إسرائيل».

أما مراسل «القناة 12»، يارك رافيد، فرأى أن نتنياهو «يتصرّف بشكل هستيري في كلّ ما يتعلّق بملف لبنان»، ناقلاً عن مسؤول أميركي قوله إن «إسرائيل ليست خارج الترتيبات، والتنسيق مباشر بينها وبين الولايات المتحدة». وبحسب رافيد، يرى المسؤولون في كيان العدو أن «التفاهمات التي تمّ التوصل إليها حول لبنان ليست في مصلحة إسرائيل، مقارنة بالآلية السابقة التي كانت قائمة خلال مدة الرئيس جو بايدن». ففي السابق، كانت لدى الاحتلال «حرية حركة»، أما الآن «فلا يُسمح بالتحرّك إلا ضدّ أهداف تشكل خطراً فورياً وداخل الخطّ الأصفر فقط». كذلك، كانت الأطراف المشاركة في الآلية السابقة (الميكانيزم) هي فرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل ولبنان، فيما تضمّ الآلية الحالية إيران وقطر وباكستان ولبنان والولايات المتحدة، ومن دون كيان العدو. أيضاً، في السابق، كان التنسيق يجري مع الجيش اللبناني لسحب سلاح «حزب الله»، أمّا الآن، فالتنسيق يتركّز على منع الاحتكاك بين جيش الاحتلال و«حزب الله».

وفي هذا الإطار، أفادت صحيفة «نيويورك تايمز» بأن «قيوداً فُرضت على قادة جيش الاحتلال في لبنان، وبات الجنود مخوّلين بإطلاق النار فقط في مواجهة تهديد فوري ومباشر»، وذلك وفق تعليمات تتطلّب موافقة مباشرة من رئيس الأركان. كما «حُظر إطلاق النار على المدنيين الذين يحاولون العودة إلى منازلهم، إلّا إذا اقتربوا من مواقع الجنود أو شكّلوا تهديداً لهم». ومن دون موافقة من ضباط كبار، مُنع الجنود أيضاً من تفجير المنازل والبنى التحتية داخل ما يُعرف بـ«المنطقة الأمنية» المحتلة في جنوب لبنان.

وفي السياق نفسه، ذكرت قناة «كان» العبرية أنه من المتوقّع أن يقلّص جيش الاحتلال، في الأيام المقبلة، قواته في جنوب لبنان، وذلك «بعد استكماله معظم مهامّه الهجومية»، وبالتزامن مع الاجتماع الذي سيُعقد هذا الأسبوع بين وفدَي التفاوض الإسرائيلي واللبناني. أيضاً، نقلت صحيفة «هآرتس» عن مصدر إسرائيلي قوله إن جيش الاحتلال سيضطرّ إلى الانسحاب جزئياً من «الخطّ الأصفر»، على أن «يعمل الجيش اللبناني تحت رقابة أميركية مشدّدة»، في حين أفادت «القناة 12» العبرية بأن الجيش الإسرائيلي بدأ، اعتباراً منذ أمس، تسريح «وحدات التأهب» في مستوطنات الشمال، وهو ما يعكس توقعاً أمنياً إسرائيلياً بأن يصمد وقف إطلاق النار في لبنان هذه المرّة.

(الأخبار)

توجه رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف إلى سلطنة عمان، برفقة وزير الخارجية عباس عراقجي (أرشيف)

حرب إيران تفتح «الصناديق السوداء»
فانس يستعيد «حرية الكلام»... ضدّ إسرائيل

ريم هاني

وصلت الانتقادات الداخلية الأميركية لإسرائيل إلى ذروتها، الثلاثاء الماضي، وذلك عقب توجيه نائب الرئيس، جي دي فانس، تحذيراً غير مسبوق إلى حكومة بنيامين نتنياهو، وتذكيره إيّاها بأن الرئيس دونالد ترامب هو «القائد العالمي الوحيد المتبقّي الذي يتعاطف معها»، وتحذيرها من معيّنة مهاجمة الولايات المتحدة أو خسارتها. كما طالب فانس، تل أبيب، علانية، بخفض حدّة عملياتها العسكرية في لبنان، محذّراً من أن تحرّكاتها تهدّد مسار عملية السلام الإقليمية الهشّة. وفي توبيخ لاذع استهدف وزراء إسرائيليين متطرّفين يعارضون المسار الدبلوماسي، شدّد نائب الرئيس على أن دولة يبلغ عدد سكانها تسعة ملايين نسمة، لا يمكنها الاعتماد على «القتل وحده لحلّ كلّ مشكلة من مشاكل أمنها القومي».

وعلى الرغم من أن لهجة فانس قد تبدو «مفاجئة» للوهلة الأولى، إلّا أنه بالنظر إلى المواقف التي طبعت مسيرة الرجل السياسية، يبدو الأخير كمَن استعمَل «الخلاصات» التي أجبرت إيران، ترامب، على تجرّعها على مضض، للتعبير عن الأفكار التي اضطرّ هو، طوال الفترة الماضية، إلى تداولها خلف «الأبواب المُغلقة». وتأتي تصريحات فانس في خضمّ تكهّنات متزايدة بشأن ترشّحه المحتمل للرئاسة عام 2028، حيث كشف أحدث استطلاع للرأي أجرته «كلية إيمرسون» عن منافسة محتدمة على ترشيح «الحزب الجمهوري»، في وقت يتقدّم فيه نائب الرئيس بفارق نقطة مئوية واحدة فقط على وزير الخارجية ماركو روبيو (36% مقابل 35%). وتعقيباً على ما تقدّم، قال فانس إنه «سيدرس الخطوات التالية لمسيرته السياسية بعد الانتخابات النصفية»، وإنه يركّز، حالياً، على دوره كنائب للرئيس.

من هو فانس؟

اشتُهر جي دي فانس، نائب رئيس الولايات المتحدة الخمسون، لفترة طويلة كمؤلف كتاب «مرثية هيلبيلي» (Hillbilly Elegy) الصادر عام 2016، وهو عبارة عن مذكّرات تَصدّرت قائمة الكتب الأكثر مبيعاً، وتناول فيها تجارب نشأته في «بلدة صلب في أوهايو كانت تستثمر الوظائف والأمل». وبالتزامن مع صدور الكتاب، كانت الولايات المتحدة تشهد انقساماً شديداً من جرّاء تصاعد الدعم الشعبوي لترامب، الذي كان آنذاك مرشّحاً عن «الحزب الجمهوري» في الانتخابات الرئاسية لعام 2016. وُلد فانس باسم جيمس دونالد بومان في مدينة ميدلتاون في ولاية أوهايو، وهو يتحدّر من أصول إسكتلندية أيرلندية. انفصل والداه في طفولته المبكرة؛ ومع زواج والدته - التي عانت لسنوات طويلة من اضطرابات إدمان الكحول والمخدّرات ممّا دفع جدّه وجدّته لأمه إلى تولّي تربيته - من زوجها الثالث، تغيّر اسمه إلى جيمس ديفيد هامل، وظلّ يُعرف بهذا الاسم طوال مرحلته الثانوية، وفترة خدمته في قوات مشاة البحرية (المارينز)، وسنوات دراسته الجامعية في ولاية أوهايو.

عقب تخرّجه من المدرسة الثانوية عام 2003، التحق فانس بقوات مشاة البحرية الأميركية، وأرسل للمشاركة في حرب العراق. وفي وقت لاحق، نال شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية والفلسفة من جامعة ولاية أوهايو عام 2009، ثمّ حصل على شهادة في القانون من «كلية ييل للحقوق» عام 2013. دخل فانس البيت الأبيض بأفكار أيديولوجية واضحة، تشمل تبنّي سياسة خارجية انعزالية، ونموذج اقتصادي جمهوري يركّز على دعم العمال، وفرض قيود صارمة على الشركات الكبرى، تُذكّر بأسلوب تيدي روزفلت. وعلى الرغم من امتلاكه نظريات هيكلية متماسكة، من مثل إعطاء الأولوية للتنافس مع الصين على حساب الصراعات في أوكرانيا أو الشرق الأوسط، إلّا أن تأثيره داخل إدارة ترامب كان يبدو في حالة «انحدار مستمر»، وذلك على خلفية تحفّظه على خياراتها.

من هنا، لا تبدو مواقف فانس الأخيرة مفاجئة تماماً، وإن اضطرّ الرجل إلى دراسته في «كلية ييل» للحقوق عام 2011، حضر فانس محاضرة ألقاها المستثمر التكنولوجي، بيتر ثيل، وبحسب موسوعة «بريتانيكا»، لأفت حديث ثيل حول كيفية إضرار الطموح التقليدي بالابتكار، شكوكاً كانت تُراود فانس بالفعل بشأن مستقبله في المحاماة. وعلى الرغم من إتمام الأخير لدراسته القانونية وعمله لفترة وجيزة في مكتب محاماة وكمساعد قضائي، إلّا أنه سرعان ما غيّر مساره المهني لينتقل إلى «وادي السيليكون»، حيث اشتغل في شركات التكنولوجيا الحيوية والاستثمار المغامر.

وبطبيعة الحال، بنى فانس، خلال عمله التكنولوجي، شبكة علاقات مع أسماء بارزة في القطاع، بمن فيهم ستيف كيس وإيلون ماسك وبيتر ثيل (الذي عمل لديه بين عامَي 2016 و2017). وكانت هذه العلاقات، ولا سيما مع ثيل وماسك، حاسمة في انتقاله اللاحق من عالم التكنولوجيا إلى معترك السياسة. وبعد محاولة فاشلة في عام 2017 لتأسيس منظّمة غير ربحية، أغلقت أبوابها بعد سنوات، عاد فانس، عام 2020، إلى قطاع الأعمال، وذلك عبر تأسيس شركة للاستثمار المغامر (Venture Capital)، حظيت بدعم مالي قوي من أقطاب بارزين في قطاع التكنولوجيا، بمن فيهم بيتر ثيل، والرئيس التنفيذي السابق لشركة «غوغل» إريك شميت، والملياردير مارك أندريسن.

وعندما أعلن سيناتور ولاية أوهايو، روب بورتمان، تقاعده في أوائل عام 2021، أطلق فانس العنان لمسيرته السياسية بالترشّح للمقعد الشاغر. لكنه كان يواجه معضلة كبيرة بسبب تصريحاته السابقة المناهضة لترامب في ولاية تدعم «الحزب الجمهوري» بشدة، ما دفعه إلى الاستعانة بعلاقاته في «وادي السيليكون»؛ إذ تبرّع بيتر ثيل بأكثر من 15 مليون دولار لحملته، والأهمّ، أنه رتّب لقاءً اعتذر فيه فانس لترامب، ما أثمر عن نيل الأوّل تأييد الأخير، وإن على مضض. هكذا، فاز فانس على المرشح «الديمقراطي»، تيم رايان، في تشرين الثاني عام 2022، مستنداً إلى دعم ترامب. كما تبنّى خطاب حركة «ماغا»، مشاركاً أحياناً في رعاية مشاريع قوانين اقتصادية مشتركة بين الحزبين، ومتصادماً مع قادة الحزب الجمهوري التقليديين من مثل ميت رومني وميتش ميكونيل، ولا سيما بسبب معارضته الشديدة للمساعدات العسكرية الأميركية لأوكرانيا.

وعام 2024، دعم فانس، ترامب، خلال الانتخابات التمهيدية لـ«الحزب الجمهوري» لعام 2024، فيما كانت فرص اختيار الأول كزميل للثاني في السباق الرئاسي تتزايد، وذلك بفضل ضغوط قوية من أقطاب «وادي السيليكون»، وعلى رأسهم بيتر ثيل وإيلون ماسك. وبالفعل، أعلن ترامب، رسمياً، خلال «المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري» في 15 تموز 2024، تسمية فانس مرشحاً لمنصب نائب الرئيس. وعلى الرغم من الانتقادات التي طاولت قلّة خبرته النسبية، كونه لم يمضِ في مجلس الشيوخ سوى عامَين فقط عند اختياره، أظهر فانس مهارة قتالية في الحملة الانتخابية، ما ساهم في فوز بطاقة «ترامب-فانس» في الانتخابات الرئاسية في 5 تشرين الثاني 2024، وخسارة منافسَيهما «الديمقراطيَّين» كامالا هاريس وتيم والز.

> **رتّب أحد أقطاب «وادي السيليكون» لقاء اعتذر فيه فانس لترامب وأسفر عن كسبه دعم الأخير**

وأصل، فانس تشكيكه الحادّ في الجهود الحربية الأوكرانية، ووصل به الأمر إلى حدّ توبيخ الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، علناً، خلال اجتماع في المكتب البيضاوي.

وفي أعقاب الهجوم العسكري المشترك بين الولايات المتحدة وإسرائيل ضدّ إيران، جرى تحديد رؤية فانس الانعزالية بالكامل، وهو ما تمظهر في صمته الذي استمرّ أياماً على وسائل التواصل الاجتماعي، قبل أن يتّضح أنه تمّ استبعاده، أصلاً، من الدائرة التي أُعطيت إيجازاً عسكرياً أساسياً في ما لا يزال قبل الضربة. على هذا النحو، ظهر فانس وهو يدير اجتماعاً ثانوياً، بدلاً من المشاركة في توجيه القرارات الاستراتيجية للإدارة، ما يسلّط الضوء على تراجع نفوذه، وحقيقة أن أفكاره الأساسية المتعلّقة بالسياسة الخارجية والاقتصاد الشعبي، كانت، طوال الفترة الماضية، تفتقر لأيّ وزن حقيقي في عملية صنع القرار.

«خصم» ترامب الشرس

اللافت، أن المسؤول الذي يحرص حالياً على إظهار «وحدته» مع ترامب أمام شاشات التلفاز، كان من أشرس منتقدي الأخير خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2016، حيث أعلن، بوضوح، في مقابلة مع «الإذاعة الوطنية العامة» (NPR)، أنه «لا يطيق ترامب»، معرباً عن قلقه العميق من أن خطاب الأخير يقود الطبقة العاملة البيضاء نحو «مسار مظلم وخطير». كذلك، أعلن فانس أنه سيصوّت على الأرجح لمرشّح من حزب ثالث، قبل أن تأتي علاقاته باقطاب «وادي السيليكون»، وتُغيّر المعادلة. في الواقع، وخلال

انتقادات لـ«التوقيت الأميركي»
الزيدي يستكمل إعادة الهيكلة

بغداد - **فقار فاضل**

تسير الحكومة العراقية بخطوات متسارعة نحو إعادة ترتيب مؤسّسات الدولة الأمنية والاقتصادية، في وقت تُواصل فيه ما تقول إنها حملة غير مسبوقة لملاحقة ملفّات الفساد وغسل الأموال. لكن فصائل المقاومة تشتبه في أن تلك العناوين، إنما هي تغطية لقرارات تستهدف الاستجابة لضغوط الولايات المتحدة، التي تُواصل، بحسب الفصائل، ممارسة الابتزاز ضدّ حكومة علي الزيدي، عشيّة زيارة الأخير المتوقّعة إلى واشنطن منتصف تموز المقبل. وخلال الأسابيع الماضية، أجرى الزيدي تغييرات طاولت مواقع أمنية واقتصادية بارزة، شملت رئاسة جهاز الأمن الوطني، ومستشارية الأمن القومي، والبنك المركزي، وهيئة الاستثمار، ومواقع أمنية في المحافظات، وهو ما أثار تساؤلات بشأن طبيعة الرسائل التي تسعى الحكومة إلى توجيهها داخلياً وخارجياً.

وتأتي هذه التغييرات في وقت تؤكد فيه الحكومة أن استكمال الكابينة الوزارية سيكون خلال النصف الأول من تموز المقبل، أي قبل زيارة الزيدي لواشنطن، وذلك بحسب ما أكده المتحدّث الحكومي، حيدر العبودي، خلال مؤتمر صحافي حضرته «الأخبار». وأشار العبودي إلى أن «الزيارة تحمل ملفّات عدّة، أهمّها الملفّ الاقتصادي، وملفّ حصر السلاح الذي يمثّل رؤية الحكومة من أجل استقرار الدولة العراقية»، مضيفاً أن «التغييرات الأمنية ليست عقوبة ولا تمثّل تقصيراً، وإنما تأتي ضمن رؤية حكومية جديدة لتقييم المؤسسات وتمكينها وفق متطلّبات المرحلة الراهنة». لكن توقيت هذه القرارات، التي جاءت بعد أيام من مباحثات أجراها الزيدي مع المبعوث الأميركي، توم برّاك، في بغداد، دفع كثيرين إلى الربط بين الأمرين.

> **المقاومة ترى أن التورّط في ملفّات حساسة سينعكس سلباً على استقرار العراق**

بالتوازي، صعّدت الحكومة ما تقول إنها حملتها ضدّ الفساد، وذلك عبر اعتقال مسؤولين كبار في وزارتَي النفط والكهرباء، على خلفية ملفّات وُصفت بأنها من أكبر قضايا الفساد التي شهدها العراق في السنوات الأخيرة. وأظهرت التحقيقات الخاصة بقضية وكيل وزارة النفط لشؤون التصفية (الموقوف)، عدنان الجميلي- بحسب «مجلس القضاء الأعلى»-، ضبط نحو 10 ملايين دولار أميركي و31 مليار دينار عراقي، فضلاً عن 70 عقاراً و21 عجلة حديثة ومصوغات ذهبية تزن ثلاثة كيلوغرامات، إضافة إلى إحباط تهريب 5 مليارات دينار، وضبط 20 مليار دينار أخرى كانت مخبّأة داخل إحدى المزارع. كما اتّخذ القضاء إجراءات بحق مدير عام شركة كهرباء الوسط، علاء سمير الجبوري، شملت حجز أمواله وعقاراته، في قضية أثارت جدلاً واسعاً بسبب حصول الجبوري سابقاً على لقب «أنزه موظف» في العراق. وتدافع الحكومة بأن هذه الإجراءات تعكس إرادة سياسية حقيقية لمكافحة الفساد، في حين يراها مراقبون محمّلة برسائل خارجية، خصوصاً مع تصاعد الضغوط الأميركية.

وفي هذا الإطار، يقول القيادي في «ائتلاف دولة القانون»، صلاح بوشي، لـ«الأخبار»، إن «تحرّكات الحكومة الحالية تأتي ضمن مشروع إصلاحي لإعادة بناء منظومة الدولة العراقية، سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي أو الإداري». ويضيف أن «ملاحقة الرؤوس الكبيرة من الفاسدين ومكافحة غسل الأموال تمثّلان أولوية للحكومة الحالية، بعد سنوات طويلة من التراخي. وهناك إدراك بأن نجاح العراق في هذه الملفّات سيعزّز ثقة المجتمع الدولي بالنظام المالي العراقي». ويتابع: «لا يمكن إنكار وجود اشتراطات ضمنية من واشنطن تتعلّق بمكافحة الفساد وحصر السلاح وحماية النظام المصرفي، لكن هذه الملفات هي أيضاً جزء أساسي من البرنامج الحكومي، وبالتالي، فإن الحكومة لا تعمل وفق إملاءات، بل تسعى إلى الحصول على دعم سياسي واقتصادي دولي عبر تنفيذ إصلاحات يحتاجها العراق أساساً».

في المقابل، تنظر فصائل المقاومة إلى العناوين التي تطرحها الحكومة، بوصفها تغطية لمشروع أميركي لإعادة تشكيل المشهد العراقي وتقليص نفوذ القوى القريبة من إيران. ويقول القيادي في حركة «النجباء»، فراس الياسر، لـ«الأخبار»، إن «المقاومة الإسلامية العراقية لم ولن تقبل أن تتعامل واشنطن بمنطق الوصاية وإملاء الشروط، وهذه مشكلتنا الأساسية التي تدعونا وتدعو الشعب العراقي إلى رفض كلّ أشكال التدخّلات في الشأن العراقي». ويشدّد على أن «الدولة العراقية يجب أن تمتلك هوية واضحة تمنع الاستخفاف بمؤسّساتها. بأيّ حق يطالب الأميركيون بحلّ ملفّ الحشد والمقاومة العراقية؟ وكيف يمكن القبول بهذا التدخّل الفجّ؟». ويحذّر من أن «أيّ تغييرات تأتي استجابة للنفوذ الأميركي تمثّل تهديداً للأمن القومي العراقي وانتهاكاً للدستور، كما أن التورّط في ملفّات حساسة مثل الحشد الشعبي سينعكس سلباً على استقرار العراق الأمني والسياسي».

أمّا الخبير الأمني، ضرغام الحمداني، فلا يختزل المشهد بوجود إملاءات أميركية مباشرة أو قرارات عراقية خالصة؛ إذ يقول، لـ«الأخبار»، إن «التغييرات الأمنية والاقتصادية الأخيرة لا يمكن فصلها عن التطورات الإقليمية، خصوصاً بعد الحرب الإسرائيلية الإيرانية وما رافقها من إعادة تموضع للقوى الدولية والإقليمية في المنطقة». ويشير إلى أن «الحكومة العراقية تجد نفسها أمام معادلة معقّدة: فهي مطالَبة داخلياً بالإصلاح ومكافحة الفساد، وفي الوقت نفسه تواجه ضغوطاً خارجية تتعلّق بالأمن والاقتصاد والعلاقة مع الفصائل المسلحة، لذلك، فإن ما يجري اليوم هو نتاج تداخل العاملَين الداخلي والخارجي معاً».

نظر المقاومة إلى العناوين التي تطرحها الحكومة، بوصفها تغطية لمشروع أميركي (من الويب)

الحرب الكونية ضد المقاومة

المقابلة

اجراها **رشيد الحداد**

محمد الفرح

عضو المكتب السياسي لحركة «أنصار الله»

اليمن حاضر في الاتفاق الأميركي - الإيراني
الحرب على إيران انتهت إلى غير ما تمنّته السعودية
على الرياض اغتنام الفرصة والوفاء بالتزاماتها

رأى عضو المكتب السياسي لحركة «أنصار الله»، محمد الفرح، أن أيّ اتفاق يخفّف حالة التوتر في المنطقة، ويمنع الاعتداءات الإسرائيلية - الأميركية على دولها، سيخلق ظروفًا أفضل لمعالجة الكثير من الملفات، ومن بينها الملفّ اليمني. واعتبر الفرح، في مقابلة مع «الأخبار»، أن التفاهمات الدولية لا تلغي خصوصية هذا الملفّ، لكنها تخلق مناخًا إقليميًا جديدًا يسهّل الاعتراف بالأمر الواقع، والتعاطي وفق موازين القوى الجديدة التي فرضتها أطراف «محور الجهاد والمقاومة» على الأرض، ومن بينها صنعاء. كما دعا الفرح السعودية إلى استثمار المناخ الإقليمي الحالي لتنفيذ استحقاقات السلام في اليمن، مؤكّدًا استعداد «أنصار الله» لمعالجة أيّ مخاوف سعودية عبر التفاهمات، محذّرًا من انفجار حالة التوتر مع الرياض في أيّ لحظة، في حال استمرّت الضغوط والمماطلة من قِبل الأخيرة.

■ ما التأثير الذي سيخلّفه، برأيكم، إعلان اتفاق المبادئ بين الولايات المتحدة وإيران على الجبهة اليمنية؟

- يُعدّ اليمن من أكثر الملفّات تعقيدًا في المشهد الإقليمي الحالي، حيث تتداخل فيه العلاقة بمحور المقاومة مع الحصار اليمني المفروض على العدو الإسرائيلي، وكذلك الحصار السعودي المفروض على اليمنيين. ومن الناحية الرسمية والدبلوماسية، يظهر أن صنعاء ليست طرفًا موقّعًا تتحرّك نيابة عن اليمن أو تقايض به مقابل مصالح تخصّها، بل تقدّم الدعم السياسي له من دون أيّ إملاءات، فضلًا عن إيمانها بقدرته على انتزاع حقوقه والوصول إلى تحقيق أهدافه. ولذلك، فإن التفاهمات الدولية لا تلغي خصوصية الملف اليمني، لكنها تخلق مناخًا إقليميًا جديدًا نحو الاعتراف بالأمر الواقع والتعاطي وفق موازين القوى الجديدة التي فرضها «محور الجهاد والمقاومة» على الأرض، والذي نحن جزء لا يتجزّأ منه، وتهيّئ الظروف لحلول جذرية في الملفّ اليمني - السعودي.

> **التحوّلات الكبرى أسقطت كثيرًا من العناوين التي كانت السعودية تبرّر بها عدوانها على اليمن، ومنها مواجهة النفوذ الإيراني**

■ هل تعتقدون بأن التفاهمات الإقليمية ستُسهم في إنعاش ملف السلام في اليمن، خاصة أن واشنطن كانت من أبرز معرقلي التفاهمات السابقة بين صنعاء والرياض؟

- السلام في اليمن لا يرتبط فقط بتفاهمات بين دول كبرى، وإنما قبل كلّ شيء بوجود إرادة حقيقية لدى السعودية لإنهاء الحرب ورفع الحصار وتعويض اليمن واحترام سيادته واستقلاله. وكنّا نأمل أن تكون الرياض استفادت ممّا حصل خلال عشر سنوات من العدوان والحصار، لم تحقّق فيها أيًا من أهدافها، وأن تستفيد أيضًا ممّا جرى منذ السابع من أكتوبر حتى اليوم، وكذلك من الطريقة التي انتهى بها العدوان على إيران، والتي تخالف تمامًا ما كانت تراهن عليه أو تتوقّعه. العدوان على اليمن لم تكن له أيّ مبرّرات من جهة السعودية والإمارات ومَن تعاون معهما، بل كان بتوجيهات مباشرة من الولايات المتحدة. كما أن عرقلة السلام كانت بتوجيهات أميركية، وفي إطار ابتزاز سياسي هدف إلى مقايضة الملفّ الإنساني اليمني ومسار السلام بالتخلّي عن إسناد غزة والخروج من محور الجهاد والمقاومة. السعودية، في استمرارها في الحصار واحتلال أجزاء واسعة من المحافظات اليمنية، كانت تراهن على نتائج الحرب الأميركية ضدّ إيران، وربّما الكثير من مواقفها وخياراتها بناءً على هذا التصوّر. لكن اليوم تغيّر الواقع تمامًا بعكس ما بُني عليه العدوان.

■ هل تعتقدون بأن التغيّرات من وجهة نظركم؟ وكيف تتوقّعون انعكاسها على اليمن؟

- الفشل الأميركي واضح. وواشنطن لم تُعِد موضعًا للثقة بها أو الاعتماد عليها، أو التجاوب مع إملاءاتها، بالذات في ملفّ اليمن. كما أن التحوّلات الكبرى اليوم خلقت فرصًا جديدة، وأسقطت كثيرًا من العناوين التي كانت السعودية تبرّر بها عدوانها على اليمن، ومنها الادّعاء بأنها تواجه النفوذ الإيراني. وبالتالي، فإن الفرصة اليوم أصبحت أكثر واقعية للوصول إلى سلام حقيقي، سيكون لمصلحة السعودية أكثر من أيّ طرف. وهذه التحوّلات يجب أن تغتنمها الرياض، وأن تحوّل مسار السلام إلى خطوات عملية على الأرض، من مثل إنهاء القيود الاقتصادية، وفتح الموانئ والمطارات، والانسحاب من المناطق التي تحتلّها، والتوقّف عن دعم المجموعات التابعة لها داخل اليمن، وإطلاق جميع الأسرى، والتعويض العادل عن الأضرار التي خلّفتها الحرب، وغير ذلك من الخطوات التي يمكن أن تقود إلى حل سياسي شامل. وعلى السعودية أن تدرك أن اليمنيين يريدون سلامًا حقيقيًا يضمن حقوقهم من دون وصاية أو إملاءات، وأن الشعب اليمني وصل إلى مرحلة اللاعودة، وأن الظروف الاقتصادية التي فرضها العدوان والحصار، والتي تراهن عليها الرياض للدفع إلى انفجار داخلي، قد تتحوّل إلى عامل ارتداد على مَن صنع هذه الأزمات واستمرّ في تغذيتها.

■ هل العودة إلى الحرب في اليمن لا تزال خياراً قائماً؟

- أصبح واضحًا للجميع أن الملفّ اليمني لا يمكن حسمه عسكريًا، وأن استمرار الحرب لن يحقّق الاستقرار لأيّ طرف، بل تسبّب خلال السنوات الماضية في خسائر إنسانية وسياسية واقتصادية كبيرة، وسيؤدّي إلى خسائر أكبر إذا تجدّدت الحرب، أو إذا تمّ دعم أطراف داخلية لإشعال مواجهات جديدة. على مدى السنوات الماضية، فشلت كلّ رهانات السعودية على الأدوات المحلية. وإذا كانت الولايات المتحدة بكلّ إمكاناتها أدركت أنها غير قادرة على إخضاع اليمن أو هزيمته، وكذلك إسرائيل وبريطانيا، فإن السؤال المطروح هو: لماذا لا تستفيد السعودية من هذه التجارب؟ ولماذا تبقى عرضة للابتزاز والتخويف، سواء من أطراف داخلية أو خارجية، تدفعها إلى الاستمرار في خيارات أثبتت فشلها؟ يضاف إلى ذلك، أن الرهان على التجويع وخلق المعاناة الاقتصادية لإحداث انفجار داخلي هو رهان فاشل، لأن الحاضنة الشعبية تدرك جيدًا أن جزءًا كبيرًا من هذه المعاناة مرتبط باستمرار الحصار والعدوان، وأن السعودية هي الطرف الذي لا يزال يفرض الحصار على اليمن، ويتحكّم بجزء كبير من الملف الاقتصادي، ويماطل في الوصول إلى تسوية شاملة. ولذلك، فإن حالة السخط التي تتراكم لدى الناس لا تتّجه بالضرورة نحو صنعاء، بل أيضًا نحو الأطراف التي يحمّلها المواطنون مسؤولية استمرار هذه الأوضاع.

■ هل تعتقدون أن فشل الحرب على إيران وحلفائها، قد يدفع إسرائيل والولايات المتحدة إلى إعادة تحريك الجبهات الداخلية، بما في ذلك في اليمن؟ وكيف تستعدّون لهكذا احتمال؟

- لا يُستبعد لجوء العدو إلى استخدام أدوات محلّية لتنوب عنه في تحقيق أهدافه عندما يعجز عن تحقيقها بشكل مباشر. وهذه الأساليب ليست جديدة، بل لها نماذج متعدّدة في المنطقة. هذا هو التحدّي الأكثر إلحاحًا في الواقع، باعتبار أن هناك فئات وكيانات وأنظمة حوّلت نفسها إلى أدوات طبعة للعدو الأميركي والإسرائيلي، ولا تمانع في التحرّك وفق إملاءاته. والتراجع الأميركي والإسرائيلي الذي ظهر في العدوان على إيران، وفشل رهانهما على إسقاط النظام وفصل الساحات، يؤكّدان أن أميركا ستسعى إلى سدّ الفراغ عبر أدوات محلّية ووكلاء، تحرّكهم بعدة أشكال، منها الحرب الاقتصادية والمالية كما يجري في اليمن اليوم، حيث يتمّ الضغط عبر الملفات المعيشية، وقطع المرتّبات، والتلاعب بالعملة، وتشديد الحصار الاقتصادي، في محاولة للضغط على صنعاء وإيصال الحاضنة الشعبية إلى حافة الانفجار. كما تسعى الأدوات الإقليمية والمحلّية المرتبطة بأميركا إلى تحريك فصائل عسكرية موالية لها على الأرض، لفتح معارك استنزافية تشغل جبهات المقاومة عن الاستمرار في إسناد غزة والقضية الفلسطينية. لكن أيّ محاولة لتحريك أدوات داخلية أو صناعة أزمات جديدة، لن تبقى أمامها أطراف المحور متفرّجة، سواء في لبنان أو فلسطين أو اليمن أو العراق أو إيران. وبالتالي، لا حل ولا استقرار في المنطقة إلّا باحترام إرادة الشعوب ومعالجة جذور الأزمات والمشكلات، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والتدخلات الأجنبية في المنطقة.

■ في ظلّ ما أثبتته المواجهات الأخيرة من تعاظم في قدرات «أنصار الله» العسكرية، ثمّة من يرى أن هناك مخاوف لدى السعودية من تعرّض أمنها لتهديد محتمل مستقبلًا؟

- أيّ مخاوف أو هواجس لدى السعودية، يمكن معالجتها عبر التفاهمات والحوار والمفاوضات، وليس عبر التهديد أو إدارة الأزمة بدلًا من حلّها. أمّا استمرار المماطلة أو محاولة كسب الوقت، فلن يؤدّي إلّا إلى مزيد من المعاناة، وإلى مزيد من الخسائر للسعودية نفسها، وسيجعلها أبعد عن تحقيق أيّ أهداف كانت تسعى إليها. ونحن في اليمن نرى أنه أصبح ممكنًا حسم هذا الملف، إمّا عبر التفاهمات السياسية أو عبر فرض معادلات جديدة من قِبلنا. وقد كانت دعوة السيد عبد الملك الحوثي، في مناسبة الهجرة النبوية، واضحة إلى الشعب اليمني وللحكومة، بضرورة الاستعداد لرفع الحصار وإنهاء الاحتلال. فصنعاء، رغم أنها تمدّ يدها للسلام، وتحافظ على خفض التصعيد مع الرياض، فإنها تؤمن في الوقت نفسه بأن القوّة والبناء هما الضمانة الحقيقية لصنع سلام مستدام، خصوصًا في ظلّ استمرار الاستجابة لبعض الإملاءات الأميركية. ومن المؤكد أن صنعاء لن تقبل بأن ينفّذ أحد توجيهات أميركية على حساب مصالحها وحقوق شعبها، وهي اليوم تمتلك أوراق قوة استراتيجية وعسكرية واقتصادية مهمّة، وباتت قادرة على التأثير في ملفّات حساسة وذات أهمية بالغة.

رأي

من أخلاق التضحية إلى أنطولوجيا النصر الموعود
كربلاء والغيبة بوصفهما قطبا الثوريّة الإمامية

نواف الموسوي *

يجري كثيراً اختزال الوجدان الثوري الشيعي الإمامي في صورة كربلاء وحدها: الإمام الحسين عليه السلام، الموقف الأخير، الشهادة، رفض البيعة للظلم، والقدرة على تحويل الهزيمة العسكرية إلى انتصار أخلاقي ورمزي دائم. هذا الاختزال صحيح جزئياً وخاطئ بنيوياً في الوقت نفسه. صحيح لأنه لا يمكن تصوّر المخيال السياسي والروحي الشيعي من دون كربلاء؛ وخاطئ لأنه يحوّل الثورية الشيعية إلى ما يشبه أخلاقاً مأساوية خالصة، أو إرادة إفناء للذات، أو عبادة للهزيمة النبيلة، بينما البناء الإمامي الأعمق لا يقوم على الشهادة بوصفها نهاية التاريخ، بل على الشهادة بوصفها عبوراً نحو وعد تاريخي/ ما فوق تاريخي: قيام القائم بالحق، الإمام الثاني عشر، صاحب الزمان، الحاضر في الغيبة، والمؤسس لأفق النصر النهائي.

لذلك، فالأدق أن نقول إنّ الثورية الشيعية الاثني عشرية تقوم على ثنائية مرجعية: مرجعية الحسين بوصفه إمام التضحية القصوى، ومرجعية المهدي بوصفه إمام الوعد والنهاية المفتوحة. الأولى تمنح الفعل الثوري كثافته الأخلاقية: لا شرعية للنجاة إذا كان ثمنها الاعتراف بالظلم. والثانية تمنحه أفقه الزمني والميتافيزيقي: لا معنى للتضحية إذا لم تكن إلّا ثمناً لما يُغلق بعد، وفي مستقبل لا يزال يعمل داخل الحاضر.

بهذا المعنى، لا يكون الثوري الشيعي «استشهادياً نهائياً»، أي لا يتحرّك داخل منطق موت محض أو رغبة في الفناء، بل داخل منطق يرى أن التضحية قد تكون شرطاً من شروط حفظ الحق وإبقائه حياً إلى حين تحققه. كربلاء لا تنهي التاريخ، بل تمنعه من أن يستقر على باطل منتصر. والغيبة لا تعطل الفعل، بل تمنع الحاضر من أن يدعي الاكتمال. هنا تكمن الخصوصية: التاريخ ليس ما حدث وانتهى، بل ما لا يزال مفتوحاً على إمام غائب/ حاضر، وعلى وعد لم يتحقق تماماً، لكنه يمنع اليأس من التحول إلى عقيدة.

كربلاء: الشهادة بوصفها ذاكرة مقاومة لا عبادة موت

ليست كربلاء في الوعي الإمامي حدثاً تاريخياً عادياً، ولا مجرد مأساة تأسيسية. إنها نموذج لفهم العلاقة بين الحق والقوة. فالسلطة الأموية في المخيال الشيعي لا تمثل خصماً سياسياً فحسب، بل تمثّل لحظة انقلاب في معنى الجماعة والشرعية: تغلّب القوّة على العدل، وتحوّل الحكم إلى ملك، وتحوّل الطاعة إلى أداة لإسكات الضمير. أمام هذا الانقلاب لا يظهر الحسين بوصفه قائد تمرّد عابر، بل بوصفه الشاهد الذي يكشف زيف النظام كله.

لكن الشهادة هنا ليست طلباً للموت لذاته. إنها، بلغة الفلسفة الأخلاقية، فعل يكشف أن هناك قيماً لا يجوز أن تخضع لحساب الربح والخسارة المباشر. يمكن تقريب ذلك من كانط، لا بمعنى المطابقة الدينية أو التاريخية، بل بمعنى أن الفعل الأخلاقي لا يستمد قيمته فقط من نتيجته الخارجية، بل من مبدأ الواجب الذي ينهض به. الحسين في الوجدان الشيعي لا «ينجح» لأنه انتصر عسكرياً، بل لأنه منع الظلم من أن يصبح معياراً طبيعياً للحياة العامة.

وهنا تبرز أهمية الذاكرة. فالذاكرة الكربلائية ليست استعادة حزينة لماضٍ مغلق، بل جهاز أخلاقي لإنتاج اليقظة. بول ريكور يميز بين التاريخ بوصفه طلباً للحقيقة، والذاكرة بوصفها وفاءً لما لا يجوز محوه؛ وهذه الفكرة تساعد على فهم عاشوراء بوصفها ذاكرة وفاء، لا مجرد أرشيف بكائي. فالواقعة تُستعاد كي لا ينتصر القاتل مرتين: مرة في الحدث، ومرة في النسيان. وقد عرضت بعض القراءات المعاصرة لريكور هذا التمييز بين طموح التاريخ إلى الحقيقة ووظيفة الذاكرة في الوفاء للماضي.

إلا أن كربلاء وحدها، إذا عُزلت عن المهدوية، قد تُقرأ قراءة ناقصة. عندئذ تصبح الشهادة أفقاً نهائياً، ويصبح التاريخ تكراراً أبدياً للمظلومية. أمّا في البناء الإمامي، فإن كربلاء لا تعمل وحدها. إنها تحتاج إلى الغيبة كما تحتاج الغيبة إلى كربلاء. كربلاء تحفظ معيار الحق في زمن غلبة الباطل، والغيبة تحفظ أفق تحقق هذا الحق في زمن لم ينضج بعد.

الإمام الثاني عشر: الغيبة بوصفها حضورا متعاليا لا غيابا عدميا

في العقيدة الاثني عشرية، تمتد الإمامة من الإمام علي عليه السلام إلى الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن المهدي، الذي يُعتقد أنه دخل في الغيبة بعد وفاة أبيه الإمام الحسن العسكري في القرن الثالث الهجري، وأنه سيظهر في آخر الزمان ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً. وتعرض الموسوعات الأكاديمية العامة هذا الاعتقاد باعتباره عنصراً مركزياً في التشيّع الاثني عشري، حيث يُفهم الإمام الثاني عشر بوصفه الإمام المخفي أو الغائب بأمر إلهي، لا بوصفه شخصية منقطعة عن المعنى الديني للجماعة.

الغيبة، في ظاهرها، تبدو نقصاً: الإمام غير ظاهر، السلطة الشرعية الكاملة غير متحققة، العالم متروك لصراعات الظلم والقوة. لكنها في العمق ليست فراغاً بل بنية انتظار. وهنا ينبغي التمييز بين «الغياب» و«الغيبة». الغياب قد يعني الانعدام أو الانقطاع؛ أمّا الغيبة في المخيال الإمامي فتعني الاحتجاب. المحتجب ليس معدوماً. إنه حاضر بطريقة لا تخضع لشروط الظهور العادي. ولذلك يمكن القول إنّ الإمام الغائب يشتغل في الوعي الشيعي بوصفه مركزاً غير مرئي للزمن، لا بوصفه ذكرى تاريخية.

هذه النقطة بالذات هي ما جعلت هنري كوربان يرى في التشيّع الإمامي فلسفة زمنية وروحية لا يمكن فهمها بأدوات التاريخانية العادية. في قراءته، ليس الإمام الغائب مجرد عنصر عقائدي ضمن سردية دينية، بل هو مفتاح لفهم زمن آخر: زمن لا يتطابق مع الزمن الكرونولوجي، ولا يختزل الحاضر إلى ما تراه السياسة اليومية. يكتب كوربان، في عرضه لفلسفة الإسلام، أن حاضر الشيعي يتحدّد بكونه زمن الغيبة، وأن «زمن» الإمام الغائب يحمل علامة مختلفة عن الزمن التاريخي العادي؛ ولا يمكن لفلسفة غير نبوية وغير إسكاتولوجية أن تستوعب هذا المعنى.

هنا تبدو الغيبة كأنها قلب الثورية الإمامية لا هامشها. فالثوري الذي يؤمن بأن الإمام الغائب هو صاحب الزمان لا يعيش في تاريخ مغلق. إنه يعيش في حاضر ناقص، حاضر ينتظر اكتماله. وهذا الانتظار ليس استسلاماً بالضرورة، بل يمكن أن يكون بنية مقاومة لاهوتية وفلسفية: ما دام الإمام لم يظهر، فلا سلطان يستطيع أن يعلن نفسه نهاية التاريخ؛ وما دام الحق لم يتحقق كاملاً، فلا انتصار للظلم يمكن أن يصبح شرعية نهائية.

المقالة كاملة على الموقع

بريطانيا

سقوط ستارمر وصعود برنهام
تتغيّر الوجوه... وتبقى السياسات

لندن - سعيد محمد

دخلت الحياة السياسية في بريطانيا فصلاً جديداً أمس، بعد إعلان رئيس الوزراء كير ستارمر تنحّيه عن قيادة «حزب العمل»، تمهيداً لمغادرته «داونينغ ستريت» خلال أسابيع. وتختصر هذه اللحظة صورة اهتزاز المملكة المتحدة منذ «بريكست» (استفتاء التخلي عن عضوية الاتحاد الأوروبي عام 2016)، وتضع البلاد أمام سابع رئيس وزراء يمرّ على مقرّ الحكم في «10 داونيينغ ستريت» خلال عقد واحد، وذلك وسط اقتصاد متباطئ، وخدمات عامة منهكة، وأزمة في الثقة بالسياسة والسياسيين، وانقسامات واضطراب الاقتصادي.

غير أن فوزه الساحق أخفى مشكلة أعمق؛ فالناخبون عاقبوا، على الأرجح، «المحافظين» وأسقطوهم بلا رجعة قريبة، أكثر من كونهم منحوا ستارمر تفويضاً صريحاً. وبينما كانت الأغلبية البرلمانية حاسمة لـ«العمل»، ظلّت العلاقة الشعبية مع الزعيم الجديد باردة، ومتردّدة، ومفتوحة على التبدّل لدى أوّل اختبار. بدأت الأزمة سريعاً من بوابة الاقتصاد؛ إذ إن الحكومة التي وعدت بإعادة الثقة إلى مؤسّسات الدولة البريطانية، وجدت نفسها سريعاً أمام الفجوة المالية المتّسعة والضغوط على أسواق السندات الحكومية، إضافة إلى خدمات عامة تحتاج إلى تحديث بما لا تسمح به قواعد الانضباط المالي التي تبنّاها ستارمر ووزيرة خزانته راشيل ريفز. وإذ اتّخذت الحكومة بعض الخطوات الاجتماعية المهمّة، ومن بينها رفع الحدّ الأدنى للأجور إلى 12,71 جنيهاً في الساعة اعتباراً من نيسان الماضي، وتعزيز بعض حقوق العمال والمستأجرين، فإنها اصطدمت بغضب شعبي واسع بسبب قرارها تقليص مدفوعات وقود الشتاء للمتقاعدين. قبل التراجع الجزئي عنه لاحقاً، وهو القرار الذي رسّخ صورة حكومة تتغوّل ضدّ الفئات الضعيفة، بينما تثرثر عن العدالة الاجتماعية.

البوّابة التالية للأزمة، كانت المواقف الأخلاقية لطاقم السلطة، مع انحياز الأخيرة الفاقع إلى إسرائيل في خضمّ حرب الإبادة التي تشنّها في قطاع غزة، وتالياً فضيحة الهدايا والتبرّعات العينية التي طاولت ستارمر شخصياً وكبار رجالات السلطة، من تذاكر المباريات والحفلات إلى الملابس والنظارات والإقامة المدفوعة. وأصابت تلك الفضيحة في

> **أكدت خسائر الانتخابات المتلاحقة، حقيقة الانهيار المتسارع في شعبية الحزب الحاكم**

كأس العالم

الجمهور اللبناني «مُعتكِف»... التجمعات باتت من الماضي!

اعتادت العاصمة اللبنانية بيروت خلال النسخ الماضية من كأس العالم لكرة القدم كثرة التجمعات الجماهيرية المنظّمة في المقاهي والساحات. تقليدٌ قلّ وجوده خلال نسخة 2026 الجارية نظراً إلى توتّر الأوضاع الأمنية

حسين فحص

تندر التجمعات الجماهيرية المنظّمة في بيروت خلال كأس العالم 2026. الحرب الإسرائيلية الهمجية الحاصلة منذ أكثر من عامين، جعلت غالبية روابط المنتخبات في لبنان تمتنع عن تنظيم تجمّعات جماهيرية، على رأسها رابطة البرازيل. وباستثناء حشود متفرّقة في بعض المقاهي، إلا أنّ الحضور الجماهيري عموماً أقل من النسخ السابقة، مع توقّع ارتفاع الأعداد في حال التوصّل إلى هدنة حقيقية، ووقف لإطلاق النار والعدوان على لبنان.

عموماً، لم تكن التجمّعات المنظّمة للمشجّعين نشطة كثيراً على أبواب الألفية «الجديدة»، حيث كانت الجماهير تتجمّع بشكل عفوي، عن طريق عزيمة أقارب، أو دعوة صديق، أو رؤية أعلام وأطقم خارج المقاهي. تكثر الأمثلة والذكريات في هذا الصدد. عام 2002 مثلاً، تجمّع المشجّعون في مدرسةٍ صغيرةٍ تقع في منطقة النبطية بجنوب لبنان ليشاهدوا نهائي ألمانيا ضد البرازيل في قاعة المسرح، وكان جلُّهم برازيلياً معوّلاً على السامبا لمواجهة ماكينات برلين.

ضمّت الصالة حينها مشجعين مختلفين وحَدتهم القمصان الصفراء والبيضاء. آباء وأمهات وطلّاب دخلوا المدرسة لأول مرة ربما بكامل إرادتهم، فرحين، مترقّبين لصافرة تعلو باهميتها فرحة جرس الحصة الأخيرة من العام الدراسي.

بين الحضور الغفير، تموضع مدير المدرسة والجهدُ باد على وجهه. أرادَ أن يكون واحداً من الناس، من دون أن يفقد هيبته أمام الطلّاب، غير أنّ وجهه الجاد سرعان ما تهلّل عندما سجّلَ الظاهرة رونالدو ثنائيةً في مرمى أوليفر كانت قد عادت على البرازيل بنجمتها الخامسة والأخيرة، وحوّلت المسرح تباعاً إلى أجواء تحاكي ملعب «الماراكانا».

في 2006، عوّلت البرازيل على نجاح 2002 أملاً بحصد النجمة السادسة، فدخلت البطولة بأخر جيل أسطوري لها. ملأ البرازيليون-اللبنانيون حينها المقاهي والساحات بطموح كبير، غير أنّ أحلامهم تبددت على عتبة المنتخب الفرنسي بخسارةٍ في الدور الربع نهائي (1-0). وارتبط صيف ذلك العام في الذاكرة اللبنانية بحدثين منفصلين وقعا بتتابع سريع: نهائيات كأس العالم لكرة القدم واندلاع حرب تموز التي بدأت بعد نهائي مونديال 2006 بأيام قليلة.

عام 2010، تجمّعَ عدد من الجماهير البرازيلية بحفاوةٍ في مطعمٍ للوجبات السريعة يقع في الضاحية الجنوبية لبيروت. وما إن سجّلت البرازيل هدفاً في شباك هولندا ضمن الدور الربع نهائي، حتى قامَ «أبو هيكل» بحمل أحد الأطفال ورفعه إلى السقف، تماماً كما رفعَ القائد كافو لقب كأس العالم في 2002. لكنّ فرحة أبي هيكل، وبرازيليّي لبنان عامةً، لم تدم طويلاً، إذ سَجّل شنايدر هدفين لهولندا أخرجا البرازيل مرّة ثانية تواليا من الدور نفسه.

ولم تنجح البرازيل في حصد النجمة السادسة خلال النسخ اللاحقة، لكنها شهدت منذ 2014 تنظيماً لافتاً على صعيد الرابطة الجماهيرية في لبنان، احتفالاً بالنسخة التي أقيمت في البرازيل خلال ذلك العام والتي انتهت بكارثةٍ أسفرت عن خسارة السيليساو أمام ألمانيا في نصف النهائي (7-1).

انطلاقة وصعوبات

في هذا الإطار، قال أحد رؤساء رابطة مشجّعي البرازيل في لبنان، وسيم هاشم، للأخبار: «بدأنا هذه التجمعات عام 2014. ومنذ ذلك الحين، قمنا في كل نسخة مونديالية بتجمّعات كبيرة لمشاهدة مباريات البرازيل منذ المباراة الأولى وحتى النهاية، يقوم خلالها الأشخاص بالحجز والحضور فردياً أو عائلياً ومن مختلف المناطق، وغالباً ما تتم في قلب العاصمة بيروت لاستيعاب عدد كبير. وفي 2018، ذهبنا إلى السفارة البرازيلية ودعينا وفداً لمشاهدة المباريات معنا، وهو ما تحقق».

وعن مواكبة مباريات البرازيل في النسخة الجارية، قال هاشم: «في هذه النسخة من المونديال، لدينا صعوبة تتعلّق بالوضع الأمني، حيث أنّ جزءاً كبيراً من المشجّعين الذين اعتادوا الحضور كانوا من سكان الضاحية الجنوبية لبيروت، وغالبية الناس غير مهتمة بحضور التجمعات نظراً إلى الحرب الجارية، إذ إنها بالكاد تشاهد المباريات في منازلها خلف الشاشات».

وأضاف «لا يمكن جمع الناس في مكان ما وتحمّل المسؤولية نظراً إلى حساسية الوضع الأمني، كما أنّ توقيت المباريات خلال الدور الأوّل للبطولة لا يساعد على إقامة تجمّعات».

وعن احتمالية عودة التجمعات خلال الأسابيع المقبلة، أكّد هاشم «إذا تحسّن الوضع مع تقدُّم المباريات، من الوارد جداً أن نُنظّم تجمّعات لجماهير البرازيل مجدداً».

وكما حال رابطة البرازيل، يقتصر حضور غالبية باقي روابط المنتخبات على وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من الحضور على الأرض.

صورة لواحد من التجمعات التي كانت تنظمها رابطة جمهور البرازيل (أرشيف)

أثر العدوان الصهيوني على إقامة تجمعات لروابط الجماهير في المناطق

من المونديال

صلاح هداف مصر في المونديال

سجل محمد صلاح الهدف الثاني للمنتخب المصري في شباك نيوزيلندا، ليمنح فريقه التقدم للمرة الأولى في تاريخه بمنافسات كأس العالم. ويصبح الهداف التاريخي لمصر في المونديال. وعلى ملعب «بي سي بليس» في فانكوفر، سجل صلاح الهدف الثاني لمصر بعد تمريرة بعقب القدم من مصطفى زيكو، صاحب هدف التعادل، ليضعها صلاح في الشباك بتسديدة متقنة في الدقيقة الـ 68.

وجاء هدف صلاح ليكون ثامن أهداف مصر في المونديال عبر تاريخها، بعدما سجل الفريق هدفين في نسخة 1934 في إيطاليا وهدفاً في نسخة عام 1990 وهدفين في 2018، بالإضافة إلى ثلاثة أهداف حتى الآن في نسخة 2026 بأميركا والمكسيك وكندا.

كما سجل صلاح الهدف الثالث له في كأس العالم، لينفرد بصدارة ترتيب هدافي مصر في المونديال، ويأتي خلفه عبد الرحمن فوزي، الذي سجل هدفين لمصر في شباك المجر في نسخة عام 1934 بإيطاليا، وسجل كل من مجدي عبد الغني وإمام عاشور ومصطفى زيكو هدفاً. وسجل صلاح هدفين في نسخة 2018 في روسيا في شباك البلد المضيف والسعودية في البطولة التي شهدت خروج مصر من الدور الأول، ثم أضاف هدفه الثالث في شباك نيوزيلندا في فانكوفر. واقترب صلاح من معادلة رقم مدربه حسام حسن في سجل أفضل الهدافين في تاريخ المنتخب، حيث وصل صلاح إلى 67 هدفاً، بفارق هدفين خلف حسام الذي حقق لقب كأس أمم أفريقيا مع مصر ثلاث مرات كلاعب ووصل إلى قبل النهائي كمدرب في النسخة الماضية من البطولة في المغرب.

حارس إيران مصدر إلهام

استغل رئيس البرلمان وكبير المفاوضين الإيرانيين محمد باقر قاليباف لقطة بطولية لحارس المرمى علي رضا بيرانفاند والدفاع الإيراني أمام منتخب بلجيكا ليوجّه رسالة سياسية مباشرة تحمل دلالات رمزية حول الصمود والدفاع عن البلاد، خاصة في ظل الظروف السياسية الراهنة والمفاوضات المستمرة. وفي تعليق له على اللقطة الاستثنائية قال قاليباف: «هكذا نحمي أرضنا»، في إشارة واضحة إلى الصمود والصلابة التي تبديها طهران في مختلف الجبهات، بما فيها المسارات الدبلوماسية والمفاوضات الدولية الراهنة. وقدّم المنتخب الإيراني ملحمة دفاعية وتكتيكية عالية المستوى أمام نظيره البلجيكي المدجج بالنجوم، حيث أغلق كل المنافذ المؤدية إلى مرماه عبر تنظيم دفاعي حديدي واستبسال لافت في الالتحامات الثنائية. ورغم الاستحواذ البلجيكي والضغط الهجومي المتواصل طوال الشوطين، إلا أن الانضباط العالي للاعبي «تيم ملي» أجهض خطورة المنافس، وتحولت المباراة إلى جدار صلب تحطمت عليه كل المحاولات الأوروبية، وسط مؤازرة جماهيرية غفيرة أضفت حماسة كبيرة على المدرجات. وكان عنوان هذه الملحمة بلا منازع هو الحارس بيرانفاند، الذي وقف سداً منيعاً أمام الهجمات البلجيكية الخطيرة، لا سيما في الدقائق الحرجة من أواخر الشوط الثاني. بيرانفاند، الذي تُوّج بجائزة أفضل لاعب في المباراة، ذكّر الجماهير بلقطاته التاريخية السابقة وقاد خط دفاعه بيقظة تامة، ليمنح بلاده تعادلاً تاريخياً بنكهة الفوز، أبقى على حظوظ إيران كاملة في حسابات التأهل إلى الدور الثاني.

كلمات متقاطعة 5111

أفقيا

1- رئيس عربي راحل - 2- أقدم كهف حضاري في العالم موجود في فرنسا - مهنة من يكتب بفن - 3- ماركة سيارات - أصفر بالأجنبية - 4- ينبوع بالأجنبية - سقي - من الفاكهة - 5- مدينة يونانية قديمة إنطلقت منها الألعاب الأولمبية - 6- بقرة وحشية - محافظة في العراق - 7- من الحبوب - عائلة - للندبة - 8- جزء أمامي من الراس - منطقة في المملكة العربية السعودية - 9- مدّة العيش - واضح - 10- ملك إسباني من أسرة بوربون الملكية

عمودياً

1- منظمة عسكرية سابقة لدول اوروبا الوسطى والشرقية الشيوعية - 2- صومعة الحبوب بالأجنبية - مصقول - 3- ملك الطيور - مسّه - 4- يفاخرهم بالكرم - حرف جر - 5- لاعب كرة قدم اسباني - مضغ - 6- إحدى القارات - 7- شقيق - عائلة فيزيائي سويسري راحل نمساوي الأصل - 8- أحمق - ذكر بالغ - 9- سفينة البحار والمستكشف الفرنسي الراحل جاك ايف كوستو - للتمني - 10- مدينة مصرية في محافظة القليوبية - أول الحكماء السبعة لدى الإغريق

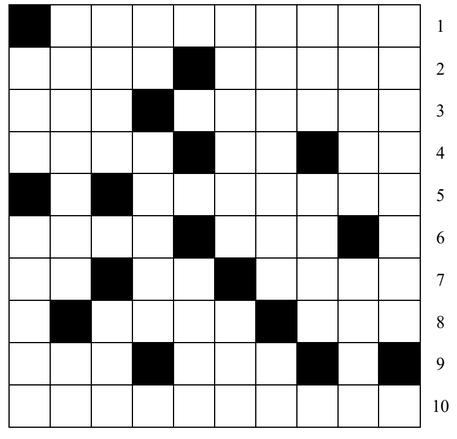

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- بورت او برنس - 2- بريطانيا - 3- را - ممنع - رُح - 4- وسوس - يهدّ - 5- توا - مدفع - 6- اماني - دول - 7- صنين - لفّ - شمّ - 8- كسروان - 9- رشوان - رمس - 10- بنت الحارس

عمودياً

1- بيروت - صقر - 2- اسوان - شب - 3- رب - واميكون - 4- ترمس - أنسات - 5- أيّم - بن - رنا - 6- وطني - يلو - 7- باعهم - فارح - 8- رن - د د د - نما - 9- نير - فوش - سر - 10- ساحل علما

sudoku 5111

	3		4		2	7		8
2				8				
	5	4		7			1	
	4			1			7	
	6		8		7		2	
	2			4			8	
6	1					8	9	
		7		3	8			5
		3	6				4	

حلول الشبكة السابقة

1	9	4	2	6	3	7	8	5
7	6	3	5	8	1	9	4	2
2	5	8	9	4	7	1	3	6
5	7	1	3	2	4	6	9	8
3	2	6	8	1	9	5	7	4
8	4	9	6	7	5	3	2	1
4	3	7	1	5	8	2	6	9
9	1	2	4	3	6	8	5	7
6	8	5	7	9	2	4	1	3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 408

كلمة السر من 7 حروف: من مؤلفات الأديب اللبناني عمر فاخوري

أديب السوق - الحقيقة - الهوان - اسلوب - اللغة - أراه - أدب - برهان - تجديد - جزل - حركة - ذل - شب - شق - شك - عضو - فصول - قوة - مفكر - مفيد - مرض - ناقد - نزعة

ا	ق	ن	ا	ه	ر	ب	م	ل	ل
ن	ل	و	ج	ز	ل	ر	و	ك	ش
ا	ا	ح	س	ه	ض	ص	ع	ض	و
ن	ا	ق	ق	ل	ف	د	ي	ف	م
ا	ل	ب	د	ي	ا	و	ق	ش	ة
و	ل	ا	د	ر	ق	ب	ذ	ل	ك
ه	غ	ش	ب	ا	ك	ة	ي	آ	ر
ل	ة	و	ق	د	ف	ر	د	ح	
ا	ب	و	ل	س	ا	ا	م	ة	ا
د	ي	د	ج	ت	ء	ن	ز	ع	ة

حلول الشبكة السابقة: ميدتشي

عملية حسابية 408

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	X		X	4	=	64
X	■	X	■	X	■	
3	X		٪		=	9
X	■	+	■	٪	■	
	X		–		=	88
=	■	=	■	=		
72		60		10		

حلول الشبكة السابقة

38	٪	2	X	5	=	95
=	■	X	■	X	■	
9	X	7	–	4	=	59
+	■	X	■	X	■	
12	X	6	٪	4	=	18
=	■	=	■	=		
41		84		80		

شبكة العنكبوت 408

إعداد نعوم مسعود

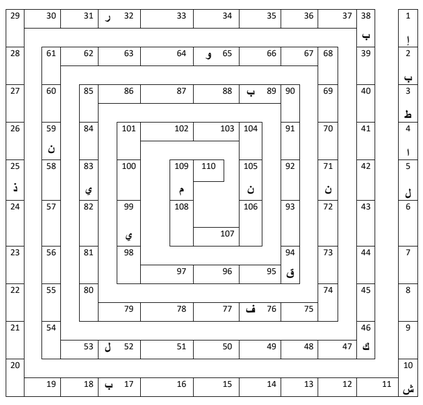

1 – 5 إلغاء الاتفاق وفسخه
4 – 22 قائد عسكري فرنسي تحوّل من بطل قومي في الحرب الأولى الى رمز للخيانة في الحرب العالمية الثانية
21 – 25 إخراج من خطر او مأزق
25 – 32 اسم سيف الامام علي بن ابي طالب
31 – 40 شخصية ابتكرها الكاتب الفرنسي موريس لوبلان في رواياته لقّب بـ« اللص الظريف »
38 – 54 أغنية للفقانة اللبنانية هدى حداد
54 – 65 لاعب كرة قدم ارجنتيني
64 – 71 من الاحجار الكريمة
69 – 74 مدينة المانية
73 – 77 مدينة تركية هي الرها القديمة
76 – 80 اسم منارة الاسكندرية من عجائب الدنيا السبع
78 – 82 دولة عظمى
82 – 89 فنان لبناني من أغانيه « محبك والله »
87 – 97 ملك الفرنجة ابن شارل مارتل ووالد شارلمان
95 – 99 مهنة من يبدّل العملات بعملة أخرى
98 – 103 دولة اسيوية
102 – 106 راقصة شرقية لبنانية
105 – 110 مدينة صناعية يابانية في جزيرة شيكوكو

حل شبكة العنكبوت السابقة

العريش - شارل إزنافور - فور لامي - مبادة الحناوي - وياك - كيب كانافيرال - البحر الابيض المتوسط - سطيف - فؤاد شهاب - ابن رشد - شنوان - أندرو جاكسون - سوّن بات سين - نابو - بور سعيد - دحمان - انطاليا - يالطا

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5111

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديب لبناني (1912-2004). من مؤلفاته « فاطمة الزهراء وتر في غمد »

8+5+2+3+6 = عاصمة استونيا ■ 9+1+4+5+7 = حيوانات بحرية ■ 11+10 = عملة آسيوية

حل الشبكة الماضية: **لينوس باولنغ**

ماوراء الصورة

فيصل القاسم وأحمد فاخوري

«سوريا الآن» فريسة الجهل والتحريض

آثار أداء أحمد فاخوري وفيصل القاسم على منصة «سوريا الآن» نقاشاً واسعاً حول طبيعة الخطاب الإعلامي السوري بعد سقوط نظام بشار الأسد. بينما يواصل القاسم تقديم خطاب يقوم على الاستقطاب والمواجهة، أثار فاخوري جدلاً بسبب محتوى اعتبره منتقدون أقرب إلى منطق الترند والتعبئة العاطفية منه إلى العمل الصحافي. يأتي ذلك في وقت تتراجع فيه الأسئلة المرتبطة بالحوكمة والعدالة الانتقالية وإعادة الإعمار وحقوق الأقليات أمام تصاعد المحتوى الانفعالي على المنصات الرقمية.

مروة جردي

تلجأ المؤسسات الإعلامية الكبرى عالمياً إلى فصل المنصات الرقمية عن هياكلها التقليدية لمنح صحافييها ممارسة دور صنّاع المحتوى الذي يتمتع بمرونة أكبر في لغة الخطاب وسرعة التفاعل مع الجمهور الرقمي، من دون إثقال الشاشة الرئيسية ببروتوكولات العمل الإخباري الصارم. هذا ما اعتمدته شبكة «الجزيرة» القطرية عند إطلاق منصة AJ+ خلال الربيع العربي ثم إطلاق منصة «سوريا الآن» بعد سقوط النظام في سوريا.

الفصل بين المنصتين يوحي بوعي مؤسسي بأن ما سيُقدَّم لا يرقى إلى المعايير التي تدعيها الشبكة لنفسها، وهو اعتراف ضمني بوجود تناقض بين متطلبات الجمهورية الرقمية وملاحقة التريند ومتطلبات الصحافة الجادة. وبدا واضحاً أن قرار «الجزيرة» إطلاق منصة مستقلة بعيدة عن علامتها التجارية الرئيسية تعنى بالشأن السوري تحت اسم «سوريا الآن» في وقت باكر بعد سقوط نظام بشار الأسد، ووصول «هيئة تحرير الشام» إلى السلطة في سوريا، لم يكن بريئاً من الناحية الاستراتيجية. علماً أنّ المنصة تتضمن أشهر مذيعين سوريين ضمنهما هما أحمد فاخوري مقدّم برنامج «شبكات» وفيصل القاسم مقدم برنامج «الاتجاه المعاكس».

الصراع ديمومة فيصل القاسم

منذ الأيام الأولى التي تلت السقوط، لم يتردد القاسم وفاخوري في الظهور كناشطين وأحد رموز الثورة في المدن التي ينتميان إليها، فشاركا في العديد من الأنشطة والاحتفالات ورفعا شعارات تحمل تحريضاً أو خطاب كراهية أو حتى خطاباً طائفياً أو تجريمياً لمكونات سورية كاملة. مع ذلك، لا يبدو أن الشبكة الأصلية التي يعملان لها، قد أبدت أي إنذار لما يقومان به، وهذا يتماشى مع أداء «الجزيرة» تجاه برنامج «الاتجاه المعاكس» خلال سنوات الحرب السورية، إذ قدّم واحداً من أكثر الخطابات التي تستثمر في الاستقطاب السياسي والخطاب الشعبوي.

القاسم المنحدر من السويداء جنوب سوريا، يمثل حالة إعلامية معقدة. هو يملك خلفية أكاديمية ومهارة في إدارة النقاش، لكن الحوار في برنامج «الاتجاه المعاكس» تحول مع الوقت إلى مواجهة درامية مصطنعة تقوم على «الصراع» كقيمة إعلامية مركزية، وتبادل السباب والشتائم الضيوف، معتمداً على الاستقطاب أكثر من إنتاج الوعي.

تستفيد الشبكة بذلك من تحقيق ملايين المشاهدات والتفاعل الذي يحركه الشحن العاطفي والاستقطاب، وفي الوقت نفسه تحمي شاشتها الرسمية من اتهامات الانجياز الفج أو تبني خطاب كراهية، مما يجعل المنصة الفرعية بمثابة ممتص صدمات سياسي وإعلامي.

فاخوري إعلامي أم صانع محتوى؟

بعد العديد من الجدل حول أدائه المبالغ فيه في برنامجه أو حساباته الشخصية على منصات التواصل الاجتماعي، يظهر أحمد فاخوري اليوم في فيديو يتداوله السوريون وهو يقود سيارة ويتحدث فيها كأنه يقدم معلومة. إلا أنه سرعان ما يظهر أنها مجرد محاولة جذب للجمهور لإعادة هتاف تداولته المعارضة السورية خلال الحرب ضد الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، ما أثار غضب العديد من المتابعين الذين أعادوا تداول الفيديو مع تعليقات من قبيل: لماذا

> **تستفيد «الجزيرة» من تحقيق ملايين المشاهدات والتفاعل**

قد يقدم مذيع في قناة إخبارية جادة هذا النوع من المحتوى؟ وما الذي يستفيد منه؟ وماذا يحاول تقديمه؟.

ذكّرت بعض التعليقات أنّ فاخوري بقي يعمل في التلفزيون السوري حتى عام 2014، أي في ذروة المعارك ضد النظام السوري، ولم يغادر سوريا إلا بعد وصول أنباء عن إيقاف نشاطه الإعلامي وملاحقته الأمنية وفق المتداول. وفي الفيديو المثير للجدل، يحكي المذيع السوري باستغراب: «أول مرة أسمع أن أحدهم يعتقل لأنه يغني أغنية؟»، فردت عليه بعض التعليقات بأنه يبدو أنك لم تسمع بالشيخ إمام الذي اعتقل بسبب أناشيده السياسية ولم يخرج إلا بعد اغتيال الرئيس المصري الراحل أنور السادات.

استثمار إعلامي في الانفجار العاطفي

حالة فاخوري تعكس حالة التناقض التي يقع فيها المذيع عندما يتخلى عن وقار «الاستوديو» ليدخل اللعبة الرقمية بشروطها (الفيديوهات العفوية من السيارة، الهتافات الشعبية) وردود الجمهور تتمكن من تظهير حالة التجهيل المتعمد الذي قد يقع فيه المذيع لمجرد دغدغة مشاعر المتابعين وتحقيق انتشار سريع، متناسياً تاريخاً ممتداً من قمع التعبير السياسي والفني في المنطقة ككل.

في المقابل، يمكن اعتبار أن الجمهور السوري في مرحلة ما بعد الأسد يعيش حالة انفجار عاطفي، و«الجزيرة» تحاول عبر محتوى فاخوري وقاسم استيعاب هذه اللحظة والتعبير عنها طالما لا يمكن مواجهتها بخطاب عقلاني على الأقل خلال الأشهر الأولى من سقوط النظام، فتحولت الرموز الإعلامية من دور الصحافي الناقد إلى دور المحرض أو قائد الهتاف، لكن لا يمكن الاستمرار بذلك لوقت طويل.

والفصل بين منصة «سوريا الآن» والقنوات الرئيسية يمثل محاولة لإدارة هذا التناقض، بدلاً من تجاهله، وهو الفصل نفسه الذي انتبهت إليه الشبكة متأخرة خلال الربيع العربي عند الإعلان عن aj+ للمرة الأولى في محاولة لاستدراك التعامل مع حراك شعبي شبابي بدت القناة عاجزة عن استيعابه.

غياب سؤال اليوم التالي!

ما سبق لا يعفي الشبكة من مسؤوليتها، فغياب أي رقابة مؤسسية على خطاب طائفي أو تحريضي صادر عن وجوه معتمدة من الشبكة يُسقط حجة أنّ الأمر مجرد استراتيجية توزيع محتوى، وتمويل ظهورات بلا قيد أو شرط لتحقيق الترند، فيما يبدو أنّ السؤال السياسي الحقيقي في سوريا من الحوكمة، والعدالة الانتقالية، وإعادة الإعمار، وحقوق الأقليات يبقى غائباً بينما تُستهلك الطاقة في محتوى انفعالي.

قد لا تكون «الجزيرة» تستثمر في الجهل بوعي أيديولوجي مقصود، لكنها تستثمر في الجهل بوعي تجاري، وهو أخطر، فالمؤسسة تعرف تماماً أن فاخوري والقاسم يقدمان محتوى إشكالياً، لكن معادلة الترند والانتشار تتغلب على معادلة المسؤولية المهنية، والفصل عبر منصة مستقلة هو الحل الذكي للإفادة من الطرفين من دون تحمّل تبعات أي منهما.

بعد مرور سنة ونصف على سقوط النظام السابق، تستمر حالة إبقاء السوريين في حالة غياب للوعي السياسي أو الحقوقي، ورغم أن المنصة تلقى باللوم على السوشال ميديا كما جاء في أحد محتويات منصة «سوريا الآن»، إلا أنّ ما يحدث ليس ظاهرة فحسب، بل هو أزمة الإعلام العربي في مرحلة ما بعد الثورات الرقمية، حيث تترك وسائل الإعلام والمنصات الرقمية للجمهور أن يقودها فتتراجع المعايير المهنية لصالح معايير الانتشار، ما يجعلها تسهم في إبقاء الجمهور داخل دوامة الانفعال والهوية، وهو ما يخدم في نهاية المطاف كلّ من يفضل شعوباً سهلة القيادة.

مرآة الغرب

كيف أصبح البودكاست المصوَّر من غرفة منزل أكثر جاذبية لبعض الإعلاميين من الاستوديوهات الضخمة في كبرى الشبكات الإخبارية؟

هجرة الصحافيين «المخضرمين» إلى أرض «صناعة المحتوى»

قبل سنوات قليلة فقط، كانت وسائل الإعلام التقليدية لا تزال تنظر إلى «صحافة المواطن» التي أفرزتها الثورة الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي، بوصفها ظاهرة هامشية يمكن استيعابها داخل المنظومة القائمة.

لذلك انتشرت برامج مخصصة لمتابعة ما ينشره الجمهور على المنصات الرقمية، مثل برنامج «تريندينغ» على «بي بي سي»، كما خصصت الصحف والمواقع مساحات متزايدة للمواضيع الرائجة على الشبكات الاجتماعية.

لكن ما بدا آنذاك مجرد محاولة لاحتواء ظاهرة جديدة، تحول سريعاً إلى تغيير أعمق بكثير. مع الوقت، امتد هذا التحول من الجمهور إلى الصحافيين أنفسهم، الذين شرع بعضهم في مغادرة المؤسسات الإعلامية لبناء منصاتهم الخاصة والوصول مباشرة إلى الجمهور.

صناع المحتوى يتصدرون المشهد

غير أنّ التحول بدا أكثر وضوحاً مع تقرير معهد «رويترز» لعام 2024، الذي أشار إلى أنّ 54% من الأميركيين يحصلون على الأخبار عبر الشبكات الاجتماعية، متجاوزين للمرة الأولى التلفزيون (50%) والمواقع الإخبارية (48%). يعكس هذا التحول تغيراً عميقاً في طريقة استهلاك الأخبار، خصوصاً بين الأجيال الشابة التي باتت تعتمد بصورة متزايدة على منصات مثل يوتيوب وتيك توك وإكس كمصادر رئيسية للمعلومات.

ويربط التقرير هذا التحول بصعود فاعلين جدد في المجال الإعلامي، فيما يصف بعض الباحثين هذا المشهد بـ«المنظومة الإعلامية البديلة» التي يقودها صناع المحتوى والمؤثرون والنشرات الإخبارية المستقلة. أمر وضع المؤسسات الإعلامية التقليدية أمام منافسة جديدة لم تعد تقتصر على المؤسسات الصحافية الأخرى، بل تشمل أيضاً أفراداً قادرين على الوصول مباشرة إلى الجمهور وبناء جماهير واسعة خارج غرف الأخبار التقليدية.

في تقاريره اللاحقة، أشار معهد «رويترز» إلى أنّ التحدي لم يعد يتمثل فقط في تراجع أعداد القراء والمشاهدين، بل في التحول الجذري في أنماط استهلاك الأخبار نفسها، فالجمهور ينتقل إلى الفيديو، والمؤثرين، والمنصات الاجتماعية، بينما تتراجع زيارات المواقع من محركات البحث بشكل حاد. في الوقت نفسه، تضغط الأتمتة والذكاء الاصطناعي على غرف الأخبار لتغيير طريقة العمل. إذاً، فالسؤال اليوم ليس «هل ستختفي الصحافة؟»، بل أي مؤسسة ستنجح في التكيّف وأيها ستختفي؟

التسريح: غرف الأخبار تحت الضغط

في ردّ فعل أول تجاه هذه التغييرات، سعى الكثير من وسائل الإعلام إلى تقليص أعداد العاملين عبر موجات تسريح واسعة النطاق، مدفوعة بعوامل أبرزها التحول الرقمي، وتراجع عائدات الإعلانات، والتوسع في الاعتماد على الذكاء الاصطناعي. وتُعد أزمة الـ«واشنطن بوست» مؤشراً واضحاً إلى حجم هذه التحولات بعد تسريح ثلث العاملين فيها، وفق ما نقلته «نيويورك تايمز». في السياق نفسه، أعلنت الإدارة الجديدة للأخبار في «بي. بي. سي» نيتها خفض التكاليف بنسبة تصل إلى 15%، وإبلاغ الموظفين بالاستعداد لموجة تسريحات واسعة في أكبر عملية تقليص تشهدها المؤسسة منذ 15 عاماً. وكانت «هيئة الإذاعة البريطانية» قد اتخذت بالفعل سلسلة إجراءات لتقليل النفقات، شملت خفض السفر بنسبة 40%، وتشديد الإنفاق على الاستشارات والمؤتمرات والفعاليات. كما طُرحت خلال الاجتماعات الداخلية مسألة مساهمة أصحاب الرواتب المرتفعة في تحمّل عبء التخفيضات، سواء عبر إعادة الهيكلة أو خفض الأجور.

أما في أوروبا، فلم تكن الصورة أفضل حالاً؛ إذ خفضت مؤسسات إعلامية في بريطانيا وألمانيا وإسبانيا حجم غرف الأخبار، وأغلقت أقساماً متخصصة، مثل التحقيقات والصحافة الدولية، باعتبارها «مكلفة» ولا تحقق عائداً إعلانياً مباشراً.

ورغم انتشار أخبار عن عمليات تسريح في بعض المؤسسات الإعلامية العربية كـ«الجزيرة» أخيراً، فإن هذه المؤشرات لا يمكن اعتبارها دليلاً على تحوّل بنيوي في صناعة الإعلام ذاتها. إذ تعتمد قطاعات واسعة من الإعلام العربي على أشكال مختلفة من التمويل السياسي أو الحزبي أو الحكومي، إلى جانب الاعتبارات التجارية.

لذلك، فإن أي تغيّر يطرأ على هذه المؤسسات لا يعكس بالضرورة تحولات في النموذج الإعلامي أو في ديناميات الصناعة، بقدر ما يعكس تبدّلاً في التوجهات السياسية نتيجة تغيير مصدر التمويل كما في الإقالات الأخيرة ضمن كوادر قناة «الجديد» أو الترويج لسياسة أو ثقافة معينة.

لكن هل التسريح والتخلي عن صحافيين محترفين واستبدال خدماتهم بتطبيقات الذكاء الاصطناعي أو بصناع محتوى هواة أقل كلفةً وأقل خبرة هو الحلّ الوحيد أمام المؤسسات التقليدية؟

حزروا النجوم أو استعدوا لخسارتهم

«التحرير ودعم المواهب بدل تسريحها»؛ تلخّص هذه العبارة الرؤية التي طرحتها ديبورا تيرنيس، الرئيسة التنفيذية لـ«بي بي سي نيوز»، في خطابها الأخير في لندن. جادلت تيرنيس بأنه إذا ما أرادت وسائل الإعلام التقليدية استعادة ثقة الجمهور المفقودة والحفاظ على جاذبيتها، فإن عليها «تحرير مواهبها» ومنح صحافييها مساحة للعمل بمرونة تشبه أسلوب صناع المحتوى المستقلين.

لم تواجه وسائل الإعلام التقليدية بعد الحقيقة الأكثر مرارة، وهي أنّ الثورة الرقمية الجارية ليست مجرد انتقال جيلي للجمهور نحو منصات جديدة كما في موجتها الأولى، إنما هي أمام تحول بنيوي في خيارات

> **تشهد الولايات المتحدة وبريطانيا واحداً من أكبر وأسرع أسواق «سابستاك» نمواً**

المستهلك نحو أشكال أكثر مباشرة، شخصية، وأصالةً من الصحافة.

في هذا السياق، لم يعد تسريح الموظفين أو تضييق الخناق عليهم مجرد إجراء تقشفي، بل بات وقوداً يدفع بالصحافيين الأكفاء نحو بناء نماذج عمل مستقلة تحاكي احتياجات الجماهير بدقة، وتحرّرهم من تهديد العقود.

يتجلى هذا التحول بوضوح في تجربة تاكر كارلسون؛ فبعد أسابيع قليلة من إقصائه الصاخب من شبكة «فوكس نيوز» في أعقاب الجدل القضائي والسياسي حول تغطية الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2020، أعاد كارلسون ابتكار نفسه رقمياً. بدأ من منصة «إكس»، لينتهي بتأسيس نموذجه الخاص «شبكة تاكر كارلسون»، وهي خدمة بث مدفوعة. يقدم كارلسون مشروعه كبديل سردي للتغطية الإخبارية السائدة في الغرب، التي يصفها بـ«أداة للسيطرة وإخفاء الحقائق»، مستقطباً ملايين المشتركين المستعدين للدفع مقابل «روايته» الخاصة للأحداث. وقد برز ذلك خلال تغطيته على الحرب في لبنان والجرائم الإسرائيلية رغم الجدل السياسي الواسع الذي يحيط بشخصيته ومواقفه.

وتعكس تجربة كارلسون اتجاهاً أوسع يتمثل في انتقال جزء من الجمهور إلى متابعة الأفراد أكثر من المؤسسات، وهو ما يظهر أيضاً في تجربة الإعلامي البريطاني بيرس مورغان حيث يبرز كشاهد آخر على جاذبية «الصحافة الشخصية».

يفسّر مورغان هذا النجاح بأن الأجيال الشابة، الغارقة في تدفق إخباري لا يتوقف عبر وسائل التواصل، لا تبحث عن «ماذا حدث»، بل عن «كيف نفكر في ما حدث»، وتقديم جرعة مكثفة لما يعتقد الجمهور بأنه «صراحة صادمة» تفتقر إليها غرف الأخبار المحاصرة ببروتوكولات التوازن المصطنع.

بدا هذا التحول جلياً في مقاربة مورغان لحرب الإبادة في غزة؛ حيث تخلّص تدريجياً من كليشيهات السياسات التحريرية في الإعلام البريطاني التقليدي، متبنياً مساحة حوارية أكثر مرونة متحولاً في نظر متابعيه إلى «حكم» على الأحداث والضيوف والمعلومات.

إما الاحتواء أو الخسارة

ما حدث مع كارلسون ومورغان يفسر ما تدعو إليه المديرة السابقة لأخبار «بي. بي. سي» بضرورة احتواء الصحافيين المحترفين مع منحهم مساحة لإبداء الرأي والتعليق على الأحداث والأخبار التي يغطونها. وهذا الواقع يضع الشبكات الإخبارية الكبرى أمام خيارين: إما احتواء هذه المواهب بمرونة غير مسبوقة، أو خسارة أرصدتها من الجماهير الشابة.

هذه الفلسفة تفسر مرونة شبكة «سي. أن. أن» في التعامل مع مذيعتها الشهيرة كريستيان أمانبور التي أطلقت بودكاست مستقلاً رقمياً بعنوان «The Ex Files»، وهو برنامج أسبوعي تشاركه التقديم مع طليقها الدبلوماسي الأميركي السابق جيمس روبين، يمزجان فيه بين تحليل السياسة الخارجية واستعراض تاريخهما وتجاربهما المشتركة.

في حديثها لـ «نيويورك تايمز»، اعترفت أمانبور قائلة «كنت أفكر في البودكاست لفترة طويلة. لقد تأخرت في الانضمام إلى هذا العالم، لكنني أردت رؤية ما يمكنني تقديمه عبر هذه الوسيلة الحرة بالنظر إلى خبرتي التلفزيونية». وتتيح هذه المقاربة لـ «سي. أن. أن» الحفاظ على ارتباطها بأحد أبرز وجوهها الإعلامية، مستفيدة منها كجسر عبور لجمهور البودكاست الشاب.

وعلى عكس بعض وسائل الإعلام الأجنبية، يبدو المشهد الإعلامي العربي واللبناني تحديداً محكوماً بديناميات مختلفة تتعلق بتوازنات القوى السياسية، والتحالفات الطائفية، والمصالح المالية المشتركة التي تحكم الإعلام اللبناني. هكذا لا يمكن اعتبار المشهد الذي جمع بين مدير قناة «أم. تي. في» ميشال المر والإعلامي مارسيل غانم خلال وقت سابق، دليلاً على قدرة القناة على احتواء المواهب.

اللعبة تغيرت

مع ذلك، لم تواجه وسائل الإعلام التقليدية الحقيقة الصعبة بعد، وهي أن هذه الثورة ليست حول انتقال الجمهور إلى منصات جديدة فقط، بل حول انتقال الصحافيين أيضاً، ما أسهم في إزدهار الصحافة المستقلة، وازدياد عدد الصحافيين «المخضرمين» الذين انتقلوا إلى «أرض» صناعة المحتوى، عبر إطلاق بودكاستاتهم الخاصة، وإنشاء قنوات يوتيوب، ونشر أعمالهم في «سابستاك»، وهي منصة للنشرات الإخبارية المدفوعة تتيح للصحافيين تحقيق دخل مباشر من جمهورهم.

ورغم الصعوبات التي واجهتها المؤسسات الإعلامية في دفع جمهورها نحو الاشتراكات، بعد خسارتها جزءاً كبيراً من عائدات الإعلانات لصالح عمالقة التكنولوجيا مثل غوغل وميتا، لا يعاني الصحافيون المستقلون الموهوبون من هذه المشكلة. على سبيل المثال، تشهد الولايات المتحدة وبريطانيا واحداً من أكبر وأسرع أسواق «سابستاك» نمواً، حيث يدفع في المملكة المتحدة وحدها أكثر من نصف مليون شخص اشتراكات مباشرة للكتّاب مقابل محتواهم.

ورغم تراجع قدرة المؤسسات الإعلامية التقليدية على تجاهل هذا التحول أو الحد من تأثيره مع الوقت، لكنها لا تزال قادرة على الحفاظ على موقع مؤثر إذا أحسنت التكيّف معه. فقد تكون هذه المرحلة فرصةً لإعادة ابتكار أشكال جديدة من الصحافة، لا يستطيع تقديمها سوى صحافيين محترفين يمتلكون القدرة على إنتاج قيمة حقيقية وسط هذا الضجيج الرقمي.

يعمل هاميش ماكنزي، المؤسس الشريك لمنصة «سابستاك»، على كتاب بعنوان «كيف ننقذ الإعلام؟»، معتبراً أن النماذج المدفوعة هي طوق النجاة لإعادة تشكيل المنظومة في مواجهة «أكبر اضطراب إعلامي منذ اختراع المطبعة».

مروة...

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الثلاثاء 23 حزيران 2026 العدد 5807

بيان

دعت مبادرة «قاطع/قاوم» الإعلاميين اللبنانيين والعرب المناهضين للتطبيع مع إسرائيل إلى تشكيل جبهة إعلامية موحّدة لمواجهة ما تصفه بخطاب إعلامي منظم يسهم في تبرير الاستعمار الاستيطاني وتطبيع حضوره. ورأت المبادرة أنّ بناء خطاب مشترك وتنسيق الجهود الإعلامية يشكّلان شرطاً أساسياً لتعزيز الوعي الشعبي المناهض للتطبيع

قاطع قاوم... «الإعلام الممنهج»

دعت مبادرة «قاطع/قاوم» الإعلاميين اللبنانيين والعرب المناهضين للتطبيع مع إسرائيل إلى تشكيل جبهة إعلامية موحّدة تتبنّى برنامجاً ورسائل مشتركة لمواجهة ما تصفه بـ«الإعلام الممنهج» الذي يسهم في تبرير الاستعمار الاستيطاني وتطبيع حضوره في الوعي العام. وتعتبر المبادرة أنّ غياب التنسيق بين الأصوات المناهضة للتطبيع يضعف تأثيرها في مواجهة خطاب إعلامي أكثر تنظيماً وتماسكاً.

ورأت المبادرة أنّ الإعلام لا يقتصر على نقل الوقائع، بل يشارك في تشكيل فهم الجمهور للأحداث من خلال اختيار ما يُنشر وما يُهمّش، وطريقة عرض الأخبار واللغة المستخدمة في تناولها. وأشارت إلى أنّ التأثير الإعلامي يتعزّز عبر تكرار الرسائل، والتركيز على زوايا محدّدة من الأحداث، والاستعانة بخبراء ومصادر تمنح شرعية لتفسيرات معيّنة، فضلاً عن توظيف الصور والرموز الثقافية والعاطفية في بناء سرديات مؤثرة.

وبحسب البيان، تزداد فاعلية هذه الأدوات عندما تعمل ضمن استراتيجية متكاملة ورسائل موحّدة، مما يسهم في إنتاج ما تصفه المبادرة بـ«إجماع مصطنع» يبرّر السياسات الاستعمارية ويُطبع مع الاحتلال. في المقابل، اعتبرت أنّ الخطاب الإعلامي المناهض لإسرائيل يعاني من التشتت وضعف التنسيق وغياب البرامج المشتركة.

وانطلاقاً من ذلك، دعت المبادرة الإعلاميين والمؤثرين الرافضين للمفاوضات المباشرة بين لبنان وإسرائيل إلى المبادرة لتأسيس جبهة إعلامية وطنية تعتمد خطاباً موحّداً وأدوات متنوعة تخاطب الوعي الشعبي وتربط بين القضايا الراهنة ومفاهيم مثل الصهيونية والاستعمار والاستيطان.

ويأتي هذا النداء ضمن سلسلة مبادرات أطلقتها «قاطع/ قاوم» خلال الفترة الماضية، شملت دعوات للمحامين للاحقة خروقات قانون مقاطعة إسرائيل، وللفنانين والممثلين إلى تبنّي المقاطعة الثقافية والفنية، معتبرة أنّ مواجهة التطبيع تتطلّب مشاركة مختلف الفئات المهنية والاجتماعية، وأنّ للإعلاميين دوراً أساسياً في بناء وعي شعبي مستدام حول هذه القضايا.

مرصد التراث: أنقذوا ذاكرة لبنان

حذّر «مرصد التراث الحديث» (MoHO) من المخاطر المتزايدة التي تهدد التراث الثقافي في جنوب لبنان في ظل استمرار الحرب، داعياً إلى تحرك عاجل ومنسّق لحماية المواقع التاريخية والمباني التراثية والذاكرة الثقافية للمنطقة. وأكد المرصد أنّ الخطر لا يقتصر على الأضرار المادية التي تطاول الأبنية والمعالم، بل يمتد إلى الأرشيفات والمكتبات والمجموعات الوثائقية والتقاليد الشفوية التي تشكل جزءاً أساسياً من الهوية الجماعية لسكان الجنوب.

وفي بيان صدر أخيراً، أشار المرصد إلى أنّ التراث الثقافي في جنوب لبنان يشمل القرى التاريخية والفضاءات العامة والعمارة التقليدية والمعالم الدينية والثقافية والمواقع الزراعية والأسواق والطرق التاريخية والمقابر، إلى جانب أشكال التراث غير المادي المتوارثة عبر الأجيال. واعتبر أنّ هذه العناصر تمثل حصيلة قرون من الاستمرارية الثقافية وتشكل ركناً أساسياً من الذاكرة والهوية المحليتين.

ولفت البيان إلى أنّ عدداً من المواقع اللبنانية يحظى باعتراف دولي عبر إدراجه على قائمة التراث العالمي التابعة لليونسكو، فيما شملت آليات الحماية المعززة التابعة للمنظمة مواقع إضافية خلال عامي 2024 و2026. إلا أنّ المرصد شدد على أنّ الاعتراف الدولي وحده لا يكفي لضمان الحماية الفعلية، ما يستدعي تعاوناً بين المؤسسات المحلية والوطنية والدولية من أجل صون التراث المادي والوثائقي والشفهي.

ودعا المرصد إلى احترام المواقع الثقافية والتجمعات التاريخية وفق أحكام القانون الدولي الإنساني، وإلى حشد المنظمات الدولية والمؤسسات المتخصصة لإرسال بعثات تقييم وخبراء للمساعدة في عمليات التوثيق والحماية. كما طالب برصد الأضرار التي تصيب المباني التراثية والبقايا الأثرية بصورة منهجية وعلنية، وإجراء مسوحات ميدانية وأرشيفية شاملة للمواقع المتضررة أو المهددة.

وشملت التوصيات أيضاً تنفيذ تدابير طارئة لمنع المزيد من التدهور أو الهدم أو النهب، وحثّ السلطات الرسمية على القيام بمسؤولياتها القانونية والمؤسساتية في حماية التراث الثقافي. كما أكد البيان على أهمية إشراك المجتمعات المحلية في عمليات التوثيق والحفظ وإعادة الإحياء، باعتبارها شريكاً أساسياً في حماية هذا الإرث. وختم بالدعوة إلى تطوير إطار طويل الأمد للتعافي يدمج بين الترميم والبحث العلمي والتوثيق والتربية وإدارة التراث المستدامة، مع تعزيز الاعتراف بالتراث الثقافي لجبل عامل بوصفه مكوّناً أساسياً من الهوية التاريخية والثقافية للمنطقة ومن عناصر تماسكها الاجتماعي.

على بالي

أسعد أبو خليك

في يناير عام 1970، استدعى شارل حلو (المثال الأعلى لإبراهيم منيمنة وكلّ شلّة التغيير في الرضوخ لمطالب إسرائيل) السفير الأميركي، الذي-في تقرير مُفرج- نقل عنه جزعَه. كان القصف الإسرائيلي للبنان يتصاعد والنقمة ضدّ تخاذل السلطة تتصاعد. واعترف حلو (نصير الكتائب والأحرار) أنّ القصف الإسرائيلي يجري حتى من دون أيّ نشاط للفدائيّين. الحلو خمّنَ أنّ هدف إسرائيل هو طرد السُّكّان من المناطق الحدوديّة، كمقدّمة لاحتلال الجنوب. وقال حلو إنّ مخاوفه تعزّزت من رسائل تهديد للبنان نقلها له مطران (من أصل لبناني) من القدس (وكان يختصّ بنقْل الرسائل بين دولة لبنان ودولة الاحتلال). نقل له المطران تحذيرات من موشي دايان. قال الأخير إنّ إسرائيل ستُحوّل الجنوب إلى منطقة مثل إربد ومناطق أخرى من الأردن «صحراء غير مأهولة»، وإنّ إمكانيّة تغيير الحدود مع لبنان واردة. طبعاً، التخويف أدهش حلو، نظراً، كما قال، للضمانات الأميركيّة التي كان يتلقّاها. حلو قال إنّ إسرائيل تدمِّر الدولة اللّبنانيّة. وأضاف إنّ إسرائيل تعرف ما تفعل وإنّها تدمّر معنويات الجيش و«تُضعف من قدرته في التعامل مع الفدائيّين ومع النشاط المعادي للنظام» (هنا تتوّضح مهمّة القوّات المسلّحة في الزمن الجميل للدولة اللّبنانيّة). طبعاً، حلو لفت نظر الأميركيّين إلى أنّ هذا يمكن أن يزيد من المسار الراديكالي اللّبناني (الخطر الشيوعي). حلو ردّ على رسالة دايان لكنّه خاف من تسريبها في الإعلام. قال إنّ «لبنان كان دوماً ولا يزال شرطي إسرائيل بالرغم من عجزه عن الاعتراف بذلك» (ستر الفضيحة). حلو استعمل هذه المقارنة: قال إنّ تدمير لبنان بسبب تقصيره في مهمّته في قتْل الفدائيّين هو مثل إزالة شرطة حيفا بسبب «أعمال التخريب هناك» (التخريب كانت الكلمة المستعملة من قِبل إسرائيل للإشارة إلى الأعمال الفدائيّة، كان ذلك قبل أن تستقرّ البروباغاندا الإسرائيليّة على مصطلح الإرهاب). ووعد حلو بالقيام بالمزيد من الأعمال ضدّ الفدائيّين. لم يتغيّر التهديد والخطر الإسرائيلي. وحذّر حلو إسرائيل من دمار لبنان لأنّ لبنان «على الأقل» «يتفهّم مشاكل إسرائيل» وأنّه سيكون رصيداً لها إذا انضمّت للمنطقة.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com